نحو موسوعة للحديث الصحيح

العناية بالقرآن :

عُنِى المسلمون – منذ عهد الصحابة رضى الله عنهم فمن بعدهم – بالقرآن الكريم، باعتباره الآية الكبرى والمعجزة العظمى لمحمد ﷺ، وبوصفه روح الوجود الإسلامى، ودستور الأمة ومرجعها الأساسى، ومصدرها الأول للعقيدة، والعبادة والتشريع والقيم.

وكانت عناية المسلمين بالقرآن عناية لا نظير لها، عناية بألفاظه وحروفه، وعناية بمضمونه ومعناه. فحفظوه فى صدورهم، وتلوه بألسنتهم، وكتبوه فى مصاحفهم، وتناقلوه جيلاً عن جيل، حتى وصل إلينا بالتواتر اليقينى، كما شرحوه وفسروه، وبينوا إعجازه، واستنبطوا منه الأحكام والتوجيهات. وألفت فى تفسيره وعلومه رسائل وكتب مختصرات ومطولات، وكان ذلك الجهد الكبير من الأمة تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر:٩].

العناية بالسنة:

كما عنى المسلمون – منذ عهد الصحابة أيضاً – بالسنة النبوية. باعتبارها البيان النظرى، والتطبيق العملى للقرآن، كما قال تعالى: ﴿ **وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ** ﴾ [النحل:٤٤].

ولذا كانت السنة – القولية والفعلية والتقريرية – المصدر الثانى للتشريع الإسلامى، والمرجع التفصيلى لتوجيه الحياة الإسلامية، وإعطائه النموذج المثالى والعملى للإنسان المسلم، مجسداً فى حياة إنسان اصطفاه الله من خلقه، وصنعه على عينه، وجعله أسوة للبشر عامة، ولأهل الإيمان خاصة، كما قال تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً** ﴾ [الأحزاب:٢١].

حرص المسلمون على حفظ السنة النبوية، وروايتها بعضهم عن بعض، وضربوا لنا أرقامًا قياسية فى الرحلة فى طلبها وسماعها من أعلى مصدر ممكن

لها، حتى إن أحد الصحابة سافر من المدينة المنورة إلى مصر، ليسمع حديثاً واحداً من صحابى آخر عرف أنه سمعه شفاهاً من رسول الله ﷺ، فقطع هذه المسافة ليسمعه منه بلا واسطة، فسمعه منه، ثم عاد لتوه، وما حل رحله.

وقال سعيد بن المسيب التابعى الجليل: إنا كنا لنسير الليالى والأيام فى طلب الحديث الواحد.

لقد بذلوا الجهود المضنية فى جمع السنة، وفى حفظها وتدوينها، وضبط أسانيدها وشرح متونها، أو استنباط الأحكام منها، ونفى الدخيل عنها، وألفت فى ذلك الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم والمصنفات والأجزاء، وكتب الجرح والتعديل، وموسوعات الرجال والرواة، المخصصة للثقات والمقبولين، أو للضعفاء والمجروحين، أو الجامعة للصنفين معاً.

ووضعت لذلك علوم جمة لخدمة السنة، وفق مناهج علمية رصينة، حتى بلغت هذه العلوم – حسبما ذكره الحافظ السيوطى – فى كتابه: تدريب الراوى – (٩٠) تسعين علماً.

انتقاء الصحيح :

وكان من صور العناية بالسنة : فرز الصحيح منها من غير الصحيح: من الضعيف والواهى والمنكر والموضوع وما لا أصل له، وفضح أكاذيب المبطلين، ووضع القواعد الضابطة لذلك ، وفق الأصول المرعية.

قيل للإمام عبد الله بن المبارك ت (١٨١هـ): هذه الأحاديث الموضوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة!

وقد عاش الجهابذة والأئمة لهذه الأحاديث المروية عن الرسول الكريم، فنخلوها نخلاً، وبينوا مراتبها، وميزوا مقبولها من مردودها، كما تحروا عن الرواة ومراتبهم من القبول والرد، وتكلموا فيهم توثيقاً وتضعيفاً، وتجريحا وتعديلاً.

ولكن كانت الكتب المصنفة فى السنة مشتملة على الصحيح والضعيف من الأحاديث، ويترك التمييز بينها لأهل العلم.

ثم رأى بعض الجهابذة والأئمة أن يفردوا الحديث الصحيح بالتصنيف، بحيث لا يحتاج قارئ كتبهم إلى البحث عن درجة الحديث.

وكان فى مقدمة هؤلاء: صاحبا الصحيح الإمامان: محمد بن إسماعيل البخارى (ت ٢٥٦هـ) ومسلم بن الحجاج النيسابورى (٢٦١ هـ) وكتاباهما أصح كتب الحديث كلها بشهادة أهل الاختصاص.

ثم اجتهد بعدهما من حاول محاولتهما وإن لم يشترطوا ما اشترط الشيخان فى الأسانيد والمتون.

من هؤلاء: الأئمة ابن خزيمة (ت ٣١١هـ) وابن حبان (ت ٣٥٤هـ) فى صحيحهما والحاكم أبو عبد الله النيسابورى (ت ٤٠٥هـ) فى كتابه (المستدرك على الصحيحين).

محاولات الجمع بين الصحيحين:

وكان من صور العناية بالسنة: تجميع كتبها بعضها إلى بعض مع حذف المكرر منها. على اختلاف غايات التجميع ومناهجه.

ومن ذلك: محاولة الجمع بين الصحيحين. وقد قام بذلك عدد من الأئمة منذ القرن الرابع الهجرى. من هؤلاء:

محمد بن عبد الله الجوزقى (ت ٣٨٨).

أبو مسعود، إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى (ت ٤٠١).

أبو بكر، أحمد بن محمد البرقانى (ت ٤٢٥).

أبو عبد الله، محمد بن أبى نصر الحميدى (ت ٤٨٨).

أبو نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الحداد الأصبهانى (ت ٥١٧).

عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلى الخراط (ت ٥٨١).

أبو حفص، عمر بن بدر بن سعيد الكردى الموصلى (ت ٦٢٢).

الحسن بن محمد الصاغانى (ت ٦٥٠).

وغيرهم . . .

ومما لا شك فيه، أن كل جامع كان له هدف يسعى إلى تحقيقه، من اختصار، أو مقارنة، أو تبويب . .

ويعد كتاب (الجمع بين الصحيحين) للحميدى من أشهر هذه الجوامع، وقد حذف مصنفه الأسانيد واكتفى بذكر الصحابى، ورتبه على طريقة المسانيد، وقد بين طريقته بقوله:

(وجمعنا حديث كل صاحب مذكور فيهما على حدة . . ورتبناهم على خمس مراتب، فبدأنا بمسند العشرة . .

ولم نخلّ بكلمة فما فوقها، تقتضى حكماً، أو تفيد فائدة، ونسبناها إلى من رواها: وأوردنا المتن بلفظ أحدهما . .) [1].

والواقع أن الحميدى لم يكن مبتكراً فى عمله هذا، وإنما اقتفى أثر أبى بكر أحمد بن محمد البرقانى، وأبى مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقى – كما قال ابن الأثير – فإنهم جمعوا بين كتابى البخارى ومسلم ورتبوا كتبهم على المسانيد دون الأبواب [2].

ولم يقتصر الحميدى على نص الصحيحين، بل تمم بعض الأحاديث بروايات من غيرهما.

قال ابن الصلاح فى مقدمته:

(غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدى الأندلسى منها يشتمل على زيادة تتمات لبعض الأحاديث – من تتمة لمحذوف، أو زيادة شرح – فربما نقل من لا يميز بعض ما يجده فيه عن الصحيحين، أو أحدهما، وهو مخطئ لكونه من تلك الزيادات التى لا وجود لها فى واحد من الصحيحين) [3].

---

(١) من مقدمة المخطوطة رقم ٩٠٥٥ ف الموجودة فى مكتبة جامعة الإمام فى الرياض نقلاً عن (الجامع بين الصحيحين) لصالح أحمد الشامى.

(٢) جامع الأصول ١ / ٤٨ .

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص ١١ و ١٢ نقلاً عن (الجامع بين الصحيحين) لصالح أحمد الشامى نشر دار القلم بدمشق.

وكانت طريقة عبد الحق الأشبيلى : الجمع على أساس الموضوع، كما فعل أبو نعيم من قبله، لكنه حذف الأسانيد، وألتزم بلفظ الكتابين، كما نبه على ذلك السيوطى فى (تدريب الراوى) .

تجميع السنة على صعيد واحد :

وبعد محاولات جمع الصحيحين، جاءت محاولات أكثر شمولاً، وأوسع دائرة، استمرت لعدة قرون، وهى محاولات تجميع السنة على صعيد واحد، وفى مدونة واحدة. نذكر هنا أهم النماذج التى تمثل ذلك الجهد الكبير.

١ - التجريد للصحاح الستة لرزين :

وكان من أوائل هذه المحاولات : ما عمله أبو الحسن رُزَيْنِ بن معاوية العبدرى السرقُسْطى الأندلسى (ت ٥٣٥هـ) . فقد جمع الكتب الستة – التى تعتبر أمهات عند العلماء – فى كتاب واحد، سماه (التجريد للصحاح الستة) . وهى : الموطأ والصحيحان وسنن أبى داود والترمذى والنسائى . فجعل سادسها : موطأ مالك، وليس سنن ابن ماجه، كما فعل الحافظ ابن طاهر (ت ٥٠٧هـ) والحافظ عبد الغنى فى (الكمال)، وأصحاب كتب الأطراف والمتأخرون، وهو ما اشتهر واستقر عليه علماء الحديث من بعد .

وقد رتب كتابه هذا على الأبواب والموضوعات لا على المسانيد .

٢ - جامع الأصول فى أحاديث الرسول لابن الأثير :

وجاء بعد رزين الإمام مجد الدين بن الأثير الجزرى (أبو السعادات المبارك ابن محمد ت ٦٠٦هـ) فوقف على محاولات التجميع هذه وأُعجب بها، وخص بمزيد الثناء منها كتاب (رزين) فهو كما قال ابن الأثير : أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة التى هى أُم كتب الحديث، وأشهرها فى أيدى الناس، وبأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام، وشادوا مبانى الإسلام .

ومصنفوها أشهر علماء الحديث، وأكثرهم حفظاً، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب، وإليهم المنتهى، وعندهم الموقف).

قال ابن الأثير:

(فحينئذ أحببت بأن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح وأعتنى بأمره، ولو بقراءته ونسخه، فلما تتبعته وجدته – على ما قد تعب فيه – قد أودع أحاديث فى أبواب غير تلك الأبواب أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة وترك أكثر منها.

ثم إننى جمعت بين كتابه وبين الأصول الستة التى ضمنها كتابه، فرأيت فيه أحاديث كثيرة لم يذكرها فى كتابه، إما للاختصار، أو لغرض وقع له، فأهملها.

ورأيت فى كتابه أحاديث كثيرة لم أجدها فى الأصول التى قرأتها وسمعتها ونقلت منها (يعنى أُصوله الستة) وذلك لاختلاف النسخ والطرق، ورأيته قد اعتمد فى ترتيب كتابه على أبواب البخارى، فذكر بعضها وحذف بعضها.

فناجتنى نفسى أن أُهذب كتابه، وأُرتب أبوابه، وأُوطئ مقصده، وأُسهل مطلبه، وأُضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه شرح ما فى الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى، وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً) ١هـ.

وتضمن (جامع) ابن الأثير الكتب الستة نفسها، التى تضمنها كتاب (رزين).

ولكنه اعتمد على أُصوله من الكتب لا عليه، ورتبه على أساس الكتب والأبواب (أى ترتيباً موضوعياً). إلا أنه رتب هذه الموضوعات أو الكتب على حروف (أ، ب، ت، ث) فمثلاً (حرف الهمزة) فيه عشرة كتب: كتاب الإيمان والإسلام، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، كتاب الأمانة، كتاب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، كتاب الاعتكاف. كتاب إحياء الموات، كتاب الإيلاء، كتاب الأسماء والكنى. كتاب الآنية، كتاب الأمل والأجل.

و (حرف الباء) فيه أربعة كتب : البر، البيع، البخل وذم المال، البنيان والعمارة، وهكذا.

وقد استخدم (الجامع) الرمز لأصحاب الكتب . فللبخارى (خ) ولمسلم (م) وللموطأ (ط) وللترمذى (ت) ولأبى داود (د) وللنسائى (س) .

وقد قدم ابن الأثير لكتابه بتمهيد طويل، اعتبره الركن الأول فى الكتاب، وقد اشتمل على خمسة أبواب، تضمنت التعريف بالكتاب، وباعثه على تأليفه وعمله فيه، وما لا بد منه من التعريف بعلوم الحديث، وأهم كتبه وأئمته وخصوصاً أصحاب كتبه الستة رضى اللهعنهم .

وقد بلغت أحاديث الكتاب ٩٥٢٣ حديثاً، وفقاً للطبعة التى حققها وخرج أحاديثها الشيخ عبد القادر الأرناؤوط .

وإنما أطلت نسبياً فى التعريف بهذا الجامع، لأنه يعتبر من الأعمال الموسوعية المهمة الباقية، والنافعة إلى يومنا هذا .

وقد اختصره العلامة ابن الديبع (عبد الرحمن بن على الزبيدى الشيبانى ت ٩٤٤ هـ) فى كتاب سماه (تيسير الوصول إلى جامع الأصول) وقد طبع فى مصر أكثر من مرة، وعلق على إحدى طبعاته المرحوم الشيخ محمد حامد الفقى .

٣ - (جامع المسانيد والسنن، الهادى لأقوم سنن) :

وهو المسَند الكبير للحافظ المفسر المؤرخ الفقيه : ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى ت ٧٧٤ هـ) .

جمع فى أحاديث الكتب الستة والمسانيد الأربعة : لأحمد والبزار وأبى يعلى والطبرانى فى معجمه الكبير .

رتبه على حروف المعجم : يذكر كل صحابى له رواية، ثم يورد فى ترجمته ما وقع له فى هذه الكتب، وما تيسر من غيرها، كما فى الرسالة المستطرفة .

ذكره الشيخ شاكر رحمه الله فى جريدة مراجعه فى الجزء الثالث عشر من

تحقيقه لمسند أحمد، قال: وهو ديوان عظيم لم يوجد منه إلا سبعة مجلدات مفرقة بدار الكتب المصرية.

كما قرأت أن فى الخزانة العامة بالرباط بالمغرب مجلداً منه. وعسى بالبحث والتنقيب أن تتكامل منه نسخة [1].

٤ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيثمى (ت ٨٠٧ هـ) وقد جمع فيه زوائد مسند أحمد، ومسند أبى يعلى، ومسند البزار، ومعاجم الطبرانى الثلاثة، ويعنى زوائدها على الكتب الستة، على اعتبار أن سادسها ابن ماجه.

ويتميز الكتاب بتعقيبات الحافظ الهيثمى على الأحاديث تصحيحاً، وتحسيناً وتضعيفاً - وإن لم تخل من تعقب - ولكن حكمه معتبر لدى العلماء وقد طبع الكتاب فى عشرة مجلدات.

ولم يعرف عدد أحاديثه، حيث لم ترقم. والكتاب جدير أن ينشر من جديد نشراً علمياً محققاً [2].

٥ - جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد. للعلامة محمد بن سليمان الفاسى المغربى (ت ١٠٩٤ هـ) جمع فيه أهم ما فى الكتابين، بإضافة زوائد ابن ماجه، حيث لم تذكر فى كلا الكتابين. وقد بلغت أحاديثه (١٠١٢١) (وفقاً لطبعة مطبعة دار التأليف بالقاهرة، بتعليق ناشره السيد عبد اللهاشم اليمانى) وقد سمى تعليقه (أعذب الموارد بتخريج جمع الفوائد) وظهر فى مجلدين. هذا مع أنه اعتبر كل زيادة أو مخالفة فى رواية حديثاً له رقمه.

---

(١) وقد نشر أخيرا هذا الكتاب الجامع فى ثمانية وثلاثين جزءا تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى.

(٢) ولا سيما أن أصوله كلها أوجلها قد نشرت محققة: مسند أبى يعلى، وزوائد البزار، والمعجم الكبير للطبرانى، وأخيراً: مسند أحمد، الذى حققه شعيب الأرناؤوط وزملاؤه، وقد صدر فى خمسين مجلداً، عن مؤسسة الرسالة فى بيروت، وهو عمل علمى كبير.

٦ - **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية** - للحافظ الكبير ابن حجر العسقلانى (ت ٨٥٢هـ) جمع فيه الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، من ثمانية مسانيد كاملة: للطيالسى، والحميدى، وابن أبى عمر، ومسدد، وابن منيع، وابن أبى شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبى أُسامة، وأضاف من مسند أبى يعلى (بروايته المطولة) مما ليس فى مجمع الهيثمى، ومن مسند إسحاق بن راهويه، مما وقف عليه منه، وهو نحو النصف، ثم رتب تلك الأحاديث على الأبواب، خلافاً لترتيب المسانيد المستمد منها، وقد طبعته وزارة الأوقاف بالكويت، بتحقيق محدث الهند الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى، وظهر فى أربعة مجلدات، وبلغ عدد أحاديثه (٤٧٠٢). ولم يبين ابن حجر درجة الأحاديث فى (المطالب) إلا قليلاً، وأضاف إليها الشيخ الأعظمى بعضاً آخر، وبقى كثير منها غير محكوم عليه بصحة أو ضعف.

٧ - **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**. للحافظ شهاب الدين البوصيرى (ت ٨٤٠هـ) مؤلف (زوائد ابن ماجه)، وهو مماثل لكتاب ابن حجر، فى الغرض والمنهج والاستمداد، لأنه يستمد نفس المسانيد التى استمد منها ابن حجر، إلا أنه حسب فى العد مسند أبى يعلى، ومسند ابن راهويه، ولم يحسبهما ابن حجر. وقد ألف البوصيرى كتابه مشتملاً على الأسانيد ثم جرده وسماه (مختصر الإتحاف...) وقد كتب الكتابان فى عصر واحد، فقد أخذ البوصيرى عن ابن حجر، كما تتلمذ كلاهما على الحافظ العراقى. وفرغ البوصيرى من الإتحاف سنة ٨٢٣هـ وأتم مختصره سنة ٨٣٢هـ. ويرجح الشيخ حبيب الرحمن الأعظمى محقق (المطالب) أن البوصيرى اطلع على المطالب، ونقل منه دون عزو إليه. ويلحظ فى (الإتحاف) الإكثار من بيان درجة الحديث، بخلاف ابن حجر، فذلك عنده أقل[1].

٨ - **الجامع الصغير للحافظ جلال الدين السيوطى (ت ٩١١)** جمع فيه من الأحاديث القولية الوجيزة، مرتبة على حروف المعجم ما بلغ ١٠٠٣١ (وفقاً لطبعة الجامع المطبوعة مع فيض القدير).

---

(١) وقد نشر هذا الكتاب محققا، نشرته مكتبة الرشد

وقد أضاف إليه السيوطى زيادة، عدها بعضهم فبلغت ٤٤٤٠ .

٩ - وقد ضم الجامع وزيادته الشيخ يوسف النبهانى فى كتاب واحد مرتب حسب الحروف، وسماه (الفتح الكبير) ومعنى هذا: أن الكتاب يضم ١٤٤٧١ من الأحاديث. وهو الذى عمل العلامة ناصر الدين الألبانى على تمييز صحيحه من ضعيفه، فى كتابين من عدة مجلدات: أحدهما للصحيح، والآخر للضعيف. وقد بلغ عدد الصحيح (٨٠٥٨) وبلغ عدد الضعيف (٦٤٦٩) (ط المكتب الإسلامى - دمشق - بيروت).

١٠ - جمع الجوامع - للسيوطى أيضاً، ويسمى كذلك (الجامع الكبير) جمعه من نحو ثمانين كتاباً من كتب السنة، وقد ضمنه قسمين من الأحاديث: الأول يشمل الأحاديث القولية، وقد رتبها على حروف المعجم كالجامع الصغير:. والثانى: لأحاديث الأفعال، ويشمل الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قول وفعل، أو سبب، أو مراجعة، أو نحو ذلك.

وقد رتب هذا القسم على مسانيد الصحابة، وكان (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر) قد شرع منذ سنوات فى نشر الكتاب، وأصدر منه عدة أجزاء صغيرة تباع للشعب، وأثار بعض كبار العلماء ضجة حول نشر الكتاب، لما فيه من أحاديث منكرة وموضوعة، ترتب عليها توقف إصداره فترة.

وقد نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب (جمع الجوامع) مصوراً من مخطوطة دار الكتب المصرية، بتوجيه الأستاذ الدكتور / حسن عباس زكى المستشار الاقتصادى لأمير دولة الإمارات العربية المتحدة، ووزير الاقتصاد سابقاً فى مصر.

١١ - كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال، لعلامة الهند المحدث علاء الدين على بن حسام الدين الشهير بـ(المتّقى) (ت ٩٧٥) جمع فيه الجامع الصغير وزيادته، مضافاً إليه ما بقى من قسم الأقوال من (جمع الجوامع) ثم قسم الأفعال منه، مرتباً ذلك كله على الأبواب الفقهية، على طريقة (جامع الأصول)

ولهذا قال بعض العلماء: إن للسيوطى منَّة على العالمين، وللمتَّقى منَّة عليه، أى بترتيب كتابيه على الأبواب.

هذا وقد بلغ عدد أحاديثه (٤٦٦٢٤) وفقاً لطبعة مؤسسة الرسالة، وهى مصورة عن طبعة حلب. وهو يعد بهذا أكبر مجموعة حديثية، ولكن فيه تكرار كثير، وخلط بين الصحيح والضعيف، والمقبول والمردود.

١٢ - الجامع الأزهر فى أحاديث النبى الأنور، للعلامة عبد الرؤوف المناوى، شارح الجامع الصغير، وصاحب الكتب الحديثية العديدة (ت ١٠٣١هـ)، جمع فيه نحو ثلاثين ألف حديث (٣٠٠٠٠) فى ثلاثة مجلدات كبار، جلها من خارج الكتب الستة، وعقب كل حديث بيان رتبته من صحة أو حسن أو ضعف بالتصريح لا بالرمز.

وذكر من البواعث على تأليفه: أن الحافظ الكبير الجلال السيوطى، ادعى أنه جمع فى كتاب (الجامع الكبير) الأحاديث النبوية. مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، قال: (وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا أكثر، وفى الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر).

وقد رَتَّب الكتاب على حروف المعجم، لكونه أسهل فى الكشف، كما قال. وقد نشر الكتاب بالقاهرة، بنفس الصورة التى نشر بها (الجامع الكبير) أى مصوراً عن مخطوطة بدار الكتب المصرية، وباهتمام الأستاذ حسن عباس زكى، جزاه الله خيراً.

* * *

الموسوعة الحديثية المنشودة

هذه محاولات قديمة لجمع السنة فى ديوان واحد، أو موسوعة واحدة، ولكن يؤخذ عليها آفة مشتركة، وهو تجريدها من الأسانيد، مع الجمع بين المقبول والمردود من الحديث، بل إن بعضها فيه الشديد الضعف والمنكر والموضوع، وبعضها لم يبين فيه درجة الحديث تصحيحاً وتضعيفاً. كما أن البعض الآخر الذى اشتمل على هذا البيان من حيث التصحيح والتضعيف، لم يسلم من انتقاد وتعقب، لاختلاف وجهات النظر من ناحية، ولدخول الوهم والخطأ على الإنسان مهما علا كعبه فى العلم من ناحية أُخرى.

ومما أُخذ عليها كذلك عدم الاستيعاب، وأن تبويبها لم يعد مناسباً لعصرنا. وسبب هذا يرجع إلى أن هذه المبادرات الكبيرة كلها جهود فردية. وعمل الفرد – إذا لم يراجع ويناقش – لا يسلم من القصور والآفات، ثم إنها كتبت فى زمن غير زمننا.

ولهذا كنا فى حاجة إلى موسوعة عصرية تقوم بجهود جماعية، يشترك فيها أهل الاختصاص والخبرة فى العالم الإسلامى بالرأى والمشورة، إذا لم يسعفهم الاشتراك بالعمل والجهد، ويستخدم فيها ما وصل إليه عصرنا من إمكانات علمية وعملية، لتحقيق أهداف علمية وتربوية وتشريعية ودعوية تحتاج إليها أُمتنا الكبرى – أُمة الإسلام – فى مطالع قرنها الهجرى الجديد، بل تحتاج إليها البشرية – على تعدد أديانها وأجناسها ولغاتها – لتوازن بين ما كسبته من نتاج العلم، وما تتطلع إليه من رحيق الإيمان.

والمسلمون قد اتجهوا فى أواخر القرن الرابع عشر الهجرى إلى عمل موسوعة للفقه الإسلامى، وقامت جهود مشكورة لذلك، فى دمشق، ثم فى مصر، ثم فى الكويت، وصدرت من موسوعة مصر عدة مجلدات (ستة عشر مجلداً) كما صدر من موسوعة الكويت عدة أجزاء فى طبعة تمهيدية، ثم صدر من الطبعة

الأساسية ثمانية وثلاثون جزءا وهم يتجهون اليوم فى مطالع القرن الخامس عشر، إلى عمل موسوعتين مهمتين:

١ – موسوعة للحديث النبوى: وهو ما اضطلع به – بعون الله وتوفيقه – مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر ثم نازعه مهمته مراكز ومؤسسات أخرى مضت شوطا بعيدا.

٢ – موسوعة للحضارة الإسلامية: بدل الموسوعة (دائرة المعارف) التى كتبها المستشرقون، بما فيها من أغلاط ومغالطات وقصور. وقد تبناها أخيراً المجمع الملكى الأردنى لبحوث الحضارة الإسلامية.

وقد نص القرار الأميرى فى قطر، بإنشاء مركز بحوث السنة والسيرة على أن من مهامه، إعداد موسوعة للحديث النبوى، تضم صحاح الأحاديث محققة، مبوبة، مفهرسة، مخرجة إخراجاً عصرياً مشوقاً، معلقاً عليها بما يوضح المفاهيم، ويدفع الشبهات والمفتريات.

وقد حدد هذا القرار هدف الموسوعة وإطارها، فليست موسوعة لكل الأحاديث ما يقبل منها وما يرد، بل للصحيح والحسن، وليست موسوعة للمختصين فقط من المشتغلين بعلوم الحديث، بل هى لكل مثقف مسلم فى عصرنا، فهى موسوعة للمسلمين فى القرن الخامس عشر الهجرى، ويجب أن يراعى ذلك فى تبويبها، وشرحها والتعليق عليها، وإخراجها، وفهرستها، بحيث تخدم مسلم هذا العصر، وتأخذ بيده نحو فهم سليم للإسلام ومقوماته وخصائصه، وأهدافه ووسائله، وأصوله ومصادره.

عناصر المنهج المقترح للموسوعة:

وفى ضوء هذا أتقدم بمنهج مقترح للموسوعة المنشودة يتضمن العناصر التالية:

أولاً: التصنيف على أساس موضوعى:

يقوم ترتيب الموسوعة على أساس التصنيف الموضوعى للأحاديث، كما هو منهج مالك والبخارى ومسلم وسائر أصحاب الكتب الستة وابن الأثير فى جامع الأصول، والهيثمى، فى (مجمع الزوائد)، وغيرهم.

وليس على أساس الترتيب المعجمى لأوائل الأحاديث، كما هو منهج السيوطى فى جامعيه الكبير والصغير.

وإنما رجحنا الطريقة الأولى، لأنها تعطينا تعاليم السنة فى الموضوع الواحد مجتمعة مرتبة فى موضع واحد، مما يسهل على الباحث الرجوع إليها بأيسر جهد، بخلاف الطريقة الثانية، فإنه محتاج إلى تتبعها فى كل أجزاء الموسوعة، وفى هذا عناء كبير، ولهذا رأى العلماء بعد السيوطى حاجة كتابه (الجامع الكبير) إلى ترتيب جديد لأحاديثه حسب الأبواب والموضوعات، فقام بذلك العلامة (المتقى) الهندى، وذلك فى كتابه (كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال) كما ذكرنا من قبل.

كما أثنى العلماء فى عصرنا على عمل الشيخ الجليل أحمد عبد الرحمن البنا فى ترتيبه لمسند الإمام أحمد على الأبواب، الذى سماه (الفتح الربانى) وصدر فى ثلاثة وعشرين مجلداً.

وأما من احتاج إلى الكشف عن حديث معين فى الموسوعة، فستهديه فهارسها المتنوعة بسهولة، إن شاء الله، كما سيتضح فيما بعد.

كيف يتم التصنيف الموضوعى ؟

ولكن كيف يتم التصنيف الموضوعى ؟ وهل نلتزم طريقة أحد من علمائنا السابقين، أم نتخذ طريقة خاصة؟

هنا أرى أن نقسم الموسوعة إلى أقسام كبرى، ثم يجزأ كل قسم منها إلى موضوعات، أو كتب، بتعبير المحّدثين والفقهاء القدامى – ثم يقسم كل كتاب أو موضوع إلى أبواب وفصول، يوضع داخل كل باب منها جملة من العناوين الجزئية، تجمع محتوياته، وتعبر عنها بوضوح كاف.

والأقسام الأساسية الكبرى فى نظرى هى ما يلى على الترتيب:

١ – السيرة النبوية، وبها يجب البدء، لأنها مدخل الإسلام.

٢ – مصادر العلم بالإسلام، ومنها يعرف الإسلام.

٣ – العقائد، (الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) وهى أساس البناء كله.

٤ – العبادات، وهى أركان الإسلام وشعائره العظمى. ويلحق بها الأذكار والأدعية والتلاوة ونحوها.

٥ – الأخلاق والسلوك، فى الجانب الربانى والجانب الإنسانى، وهى ثمرة العقائد والعبادات.

٦ – الآداب: (أدب الأكل والشرب والجلوس والمشى و التحية والتزاور وغيرها) وهى المكملة للثلاثة السابقة، والمجمِّلة للحياة الإسلامية.

٧ – الأسرة المسلمة – وهى الأسرة الممتدة الموسعة – وهى أساس المجتمع الكبير.

٨ – المجتمع المسلم، وهو الذى تتجلى فيه الحياة الإسلامية، والقيم الإسلامية: من الإخاء والعدل والتكافل والمساواة والحرية... الخ، بحدودها وضوابطها الشرعية.

٩ – الدولة المسلمة، وهى المسئولة عن المجتمع المسلم توجيهاً، وتشريعاً، وحماية، وعن تبليغ دعوة الإسلام للعالم، (وتشمل نظام الحكم، وأسس السياسة الشرعية، والجهاد، والعلاقات الدولية، ونحوها).

١٠ – الاقتصاد والمعاملات المدنية والمالية.

١١ – الجرائم والعقوبات (الحدود والقصاص والتعزير).

١٢ – متفرقات: التاريخ – المناقب – التعبير – الفتن – الرقائق، وغيرها.

وبعد هذا التقسيم الأساسى، تجزأ الأقسام إلى كتب أو موضوعات رئيسة. فالسيرة مثلاً تقسم إلى ثلاثة كتب:

١ – حياته ﷺ: من الميلاد إلى البعثة، ومن البعثة إلى الهجرة، ومن الهجرة إلى الوفاة.

٢ – شمائله وهديه ﷺ – فى علاقته بربه، وعلاقته بأسرته، وعلاقته بصحبه: داعية ومعلماً وصديقاً ورئيساً وقائداً، وفى علاقته بأعدائه: المجاهرين والمنافقين فى السلم والحرب ... الخ.

٣ – دلائل نبوته ﷺ – وما أظهر الله على يديه من معجزات، وما سبقه من مبشرات وإرهاصات.

وهكذا الأقسام الأخرى من عقائد، وعبادات، وأخلاق، وآداب، ومعاملات... الخ.

تبوب قبل البدء فى العمل، ويفرع كل باب إلى عناوين تفصيلية، يستعان فى وضعها بكتب الأحاديث نفسها، وكتب الفقه والتصوف والآداب وغيرها. لكى يوضع تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث المنتقاة.

وقد توضع عناوين جديدة فيما بعد، تلهم بها الأحاديث نفسها، مما لا يدخل تحت العناوين الموجودة، وإنما يدخل تحت العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية الحديثة، وهو ما عنى به صديقنا الأستاذ الدكتور همام سعيد فى عمان، واعتقد أنه قطع فيه شوطاً.

وعند العمل يخصص لكل قسم من هذه الأقسام الكبيرة فى الموسوعة: ملف كبير تحفظ فيه أحاديثه.

كما يخصص لكل موضوع فى هذه الأقسام ملف أصغر أو أكثر، يضم محتوياته وعناوينه المختلفة.

ويخصص لكل حديث بطاقة أو ورقة تقسم قسمين: أعلى وأسفل.

ففى الأعلى (الصلب) يكتب متن الحديث مضبوطاً بالشكل، وبخاصة ما يحتمل الغلط فى آخره أو فى بنيته. ومع المتن من أخرجه من أصحاب الكتب، ومن رواه من الصحابة.

وفى الأسفل (الحاشية) يكتب سند الحديث وتخريجه، وتفسير غريبه، وما لا بد منه من شرح، أو استنباط حكم، أو دفع شبهة... الخ. وذلك ببنط أصغر.

ويستعان فى حفظ هذه المواد وتصنيفها بما أنتجته التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وأدوات، وخصوصاً الحاسب أو الخازن الإلكترونى، الذى سماه أخونا الدكتور عبد العظيم الديب - بحق -: (حافظ عصرنا) فهو يقوم اليوم مقام (حفاظ الحديث) الذين اشتهر بهم تاريخنا العلمى، وكانوا آية من آيات الله فى الحفظ والوعى والاستيعاب.

ثانياً: موسوعة للصحيح والحسن من الحديث فقط:

تضم الموسوعة الصحيح والحسن من الحديث فقط، إذ هما اللذان يحتج بهما.

وتؤخذ منهما الأحكام، وتعرف فى ضوئهما هداية الله تعالى، وهَدْى رسوله ﷺ.

أما الضعيف. فلا يدخل فى صلب الموسوعة، وإن احتج به من احتج، إذا تبين ضعفه لأئمة الصناعة الحديثية، ولا بأس بذكره، أو الإشارة إليه فى الحاشية ولا سيما إذا كان قد حسنه أو صححه بعض العلماء، أو كان ضعفه خفيفاً، وقد يحتمل التحسين. وكذلك إذا كان مما احتج به بعض أئمة الفقه، أو كان مما اشتهر فى الكتب أو على الألسنة، بل قد يذكر الموضوع، وما لا أصل له، إذا كان بهذه المثابة من الشهرة، تنبيهاً على حاله، وتحذيراً من الاغترار باشتهاره.

والاكتفاء بالصحيح والحسن هو منهج الموسوعة فى كل جوانب الإسلام: ما يتعلق بالعقائد، وبالأحكام والحلال والحرام، وما يتعلق بالترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، كما هو مذهب جماعة من المحققين، وكبار الأئمة، مثل يحيى ابن معين، والبخارى، ومسلم، وابن العربى، وابن تيمية، والشاطبى، وغيرهم، وإن تساهل غيرهم فأجازوا العمل بالضعيف فى فضائل الأعمال، أخذاً بما روى عن بعض السلف مثل ابن حنبل، وابن مهدى، وغيرهما، أنهم قالوا: (إذا روينا فى الحلال والحرام تشددنا فى الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا فى الترغيب والترهيب والفضائل تساهلنا).

ويبدو عند التحقيق أن تساهلهم لا يعنى الأخذ بالضعيف فى اصطلاح

المتأخرين بل فى اصطلاحهم هم، وهو ما سُمِّى الحسن فيما بعد، كما بين ذلك المحققون.

على أن الذين تساهلوا فى رواية الضعيف، أو العمل به اشترطوا شروطاً ثلاثة نقلها السيوطى، عن شيخه الحافظ ابن حجر، وهى:

١ – أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد بحديث من الكذابين أو المتهمين بالكذب، ومن فحش غلطه، وهذا شرط متفق عليه.

٢ – أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما كان مخترعاً من أساسه، فلا يكون له أصل بتاتاً.

٣ – ألا يعتقد عند العمل به ثبوته عن النبى صلى الله عليه وسلم، لئلا ينسب إليه ما لم يقله.

وهذه الثلاثة تضم إلى الشرط السابق، وهوأن يكون فى فضائل الأعمال والرقائق ونحوها، لا فى إثبات الأحكام، وبيان الحلال والحرام.

وشرط آخر، وهو: ألا يقال فيها: قال رسول الله ﷺ، بل يقال: رُوِى عن.. أو ورد. أو نحو ذلك.

والذى أراه للموسوعة ألا تدخل فى صلبها أقل من الحسن، حتى فى مجال المواعظ والفضائل، والترغيب والترهيب، وذلك لعدة أسباب منها:

١ – أن فى الصحيح والحسن ما يغنى عن الضعيف والحمد لله، فلماذا الاستكثار بالضعيف، وعندنا ثروة من غيره؟

٢ – أن هذه الشروط – التى اشترطها من أجازوا الضعيف – لا تراعى فى التطبيق عادة عند من يروون الضعيف، فهم يسوون بين ما كان ضعفه شديداً جداً وما كان ضعفه خفيفاً مقارباً، ويقولون فى هذا وذلك: قال رسول الله ﷺ مع تحذير العلماء المحققين من استعمال مثل هذه الصيغة، إلا فيما ثبت من الأحاديث.

٣ – أن هذه الأحاديث وإن كانت لا تثبت حكماً، ولا تتضمن تحليلاً ولا تحريماً، كثيراً ما تتضمن مبالغات يرفضها العقل الصريح، ويردها الدين الصحيح

أو تلفظها اللغة العربية السليمة، وكثيراً ما تخل هذه المبالغات بالنسب والمراتب الشرعية للأعمال والتكاليف، فتعطى عملاً أكبر من حجمه أو قيمته، على حساب ما هو أكبر منه وأهم. وفى هذا خلل واضح بفقه الأولويات.

وقد ضربت أمثلة لذلك فى كتابى (ثقافة الداعية) ص ٧٦ فلتراجع [١].

ثالثاً : معايير لتمييز المقبول من المردود :

ولكن ما هى المعايير التى يحتكم إليها لتمييز الصحيح والحسن من غيرهما مع كثرة الاختلاف فى ذلك بين المتشددين والمتساهلين، وتعارض المنقول أحياناً عن المعدلين والمجرحين؟

وهنا نضع جملة من القواعد أو المعايير، ينبغى أن نسلم بها، ونصطلح عليها، لتكون أساس الانتقاء لأحاديث الموسوعة.

(أ) فما رواه الصحيحان أو أحدهما فقد جاز القنطرة، لتلقى الأمة لهما بالقبول...ولا يبحث فيه، إلا إذا كان مما انتقد عليهما، أو على أحدهما متناً أو سنداً، أو بدت لأهل العلم فى عصرنا فيه علة فادحة، فتبين وتبحث، فى ضوء منهج علمى قويم وهى أحاديث محدودة.

(ب) وأما ما رواه غيرهما، فما صححه أو حسنه أئمة هذا الشأن، ولم يخالفهم غيرهم، ولم تظهر لمن بعدهم فيه علة، أو وهم، فهو فى موضع القبول.

وإنما قيدت قبول تصحيح الأئمة لما عدا الصحيحين بأن لا يخالفهم غيرهم،وألا تظهر لمن بعدهم فيه علة أو وهم، لما ثبت أنه قد يصحح بعض الأئمة أو يحسِّن بعضَ الأحاديث لبعض الرواة، ولا يوافقه غيره، مثل تحسين الترمذى – بل تصحيحه أحياناً – لحديث كثير بن عبد الله بن عوف – وهو مجروح عند جمهور أئمة الحديث – ولعدد من الرواة المضعَّفين عند غيره.

ومثل ذلك تصحيح ابن خزيمة وابن حبان لأحاديث كثيرة، هى ضعيفة عند

---

(١) وانظر : ما كتبناه عن ذلك فى مقدمة كتابنا : (المنتقى من الترغيب والترهيب) وكتابنا : (كيف نتعامل مع السنة النبوية؟).

غيرهما، بناء على توثيقهما لرواة لم يوافقهم أكثر الأئمة على توثيقهم. ولا سيما أن لابن حبان منهجاً خاصاً فى التوثيق انفرد به، لم يرضه الكثيرون من أئمة هذا الشأن، لما يحمله من تساهل ملحوظ، بإدخال كثيرمن المجهولين عند غيره فى الثقات.

ومن المشهور المعروف هنا : تصحيحات الحاكم فى المستدرك، فقد ثبت تساهله وسعة خطوه فيها، مما أخذه عليه كبار الحفاظ النقاد، وتعقبه فيها الإمام الذهبى فى تلخيصه للمستدرك، ولهذا حرص أهل العلم على نقل موافقة الذهبى على تصحيح الحاكم، أو رده له، وإن لم يسلم هو الآخر من أوهام وتساهل فى مواضع كثيرة.

ولهذا يلزم تتبع ما قالوه عن الحديث فى مظانه، حتى تتوافر عندنا الثقة بصحة الحديث أو حسنه وسلامته من الشذوذ والعلة، وكذلك من الخطأ والوهم، وهو يعرض لكل إنسان، مهما عظم قدره فى العلم.

وأما ما اختلف فى درجته أئمة هذا الشأن، فلا بد من البحث فى سنده ومتنه، على أضواء قواعد علم الجرح والتعديل، لبيان درجته، من صحة أو حسن أو ضعف.

ومثل ذلك – بل من باب أولى – ما لم ينص أهل الاختصاص على درجته من حيث القبول والرد.

فما كان رواته ثقات، ولم يظهر فيه انقطاع، وسلم من الشذوذ والعلة فى سنده ومتنه، فهو صحيح أو حسن، حسب مرتبة الرواة فى الضبط والإتقان.

وما كان فيه راو ضعيف أو مبهم، أو كان فيه انقطاع، أو شذوذ، أو علة فى متنه أو سنده، فهو مردود، محكوم عليه بالضعف، وإن كان الضعف نفسه يتفاوت شدة وخفة.

ومن المقرر المعلوم أن النص على ضعف حديث بسند معين: لا يعنى ضعفه بالإطلاق، فقد يكون المتن مروياً من طريق أو طرق أخرى قوية، عن هذا

الصحابى، أو عن غيره من الصحابة رضى الله عنهم، إلا أن ينص الحفاظ على أنه لم يرو بغير هذا السند.

والمهم هنا: أن يقوم بهذا الأمر (جماعة) علمية متفاهمة متعاونه فيما بينها، وأن تراجع عملهم لجنة من كبار العلماء، تجمع بين الحديث والفقه، وبين أصالة التراث، ونظرات العصر، وبين صحيح المنقول وصريح المعقول.

ومعنى هذا: أن من حق العلماء فى هذا العصر ان يصححوا أو يحسنوا من الأحاديث ما لم ينص عليه الأئمة السابقون، ما داموا أهلاً لذلك بتبحرهم، وقوة معرفتهم، وسعة آفاتهم، كما أن لهم أن يجتهدوا فى استنباط الأحكام منها ما يلائم عصرهم، مما يحقق مقاصد الشرع، ومصالح الخلق، وإن لم يسبقهم إليه إمام متبوع. ولا حرج على فضل الله. ولا نحجر ما وسع الله، خلافاً لمن قال يوماً بسد باب الاجتهاد فى الفقه، وباب التصحيح فى الحديث.

ونحن بذلك نخالف الحافظ تقى الدين ابن الصلاح، صاحب (المقدمة) المشهورة فى (علوم الحديث) فقد ذهب فيها إلى أن التصحيح مقصور على المتقدمين من علماء الأمة، وليس للمتأخرين أن يستقلوا به.

بل نحن مع المحققين، الذين خالفوه فى هذه القضية، نظرياً وعملياً، فصححوا وحسنوا وضعفوا.

والحق أنه لا سلف لابن صلاح فيما ذهب إليه، ولا دليل معه، والمدار على الأهلية، وقد يوجد فى عصرنا نحن من الوسائل ما لم يكن مثله ميسوراً للسابقين[1].

قضايا خلافية لا بد من حسمها :

ومن المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى بعض القضايا التى تتفاوت فيها

---

(١) على أنى أعتقد أن نطاق التصحيح للمتأخرين والمعاصرين: محدود فيما لا يضيف واجبات جديدة، أو محرمات جديدة، فإن الله قد أكمل هذا الدين، وأتم به النعمة على الأمة، واستقرّت أصوله وتعاليمه الأساسية بما فيها من فرائض مأمورة، أو محرمات محظورة، فلا مجال للزيادة عليها، أو النقص منها، ولكن مجال التصحيح هنا فى تقوية بعض الآراء على بعض، فى الأمور المختلف فيها، وفى تصحيح بعض المفاهيم الجزئية، أو تأكيد بعض الإرشادات الفرعية، فى إطار (الثوابت) التى أجمعت عليها الأمة فى ضوء مُحْكمات القرآن والسنة.

الأنظار، ويؤدى عدم وضوح الرؤية فيها، إلى بلبلة واضطراب فى معايير التصحيح والتضعيف.

تعدد الطرق الضعيفة هل يقوى الحديث ؟

من ذلك : قضية (تعدد الطرق الضعيفة للحديث)، وهل توصل إلى الصحة أو الحسن المحتج به أم لا؟

فالشائع عند الكثيرين : أن كثرة الطرق يقوى بعضها بعضاً، بحيث ترتقى بالحديث إلى درجة الاحتجاج به.

بل بالغ بعضهم فى جمع هذه الطرق الضعيفة الواهية لبعض الأحاديث، وركب فى ذلك الصعب والذلول، واجلب بخيله ورجله، ليخرج فى النهاية بنتيجة غريبة، هى : أن الحديث متواتر!! برغم أن طرقه كلها ليس فيها طريق واحد صحيح، ولا خرجه واحد من الشيخين.

ولا ريب أن هنا قدراً متفقاً عليه، وقدراً مختلفاً فيه.

فالمتفق عليه أن ما كان ضعفه لفسق أحد رواته، أو اتهامه بالكذب، أو نحو ذلك، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له، إذا كان الآخر مثله، لقوة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن التأثير فيه.

وأما إذا كان الضعف لإرسال، أو تدليس، أو جهالة رجال، فإنه يزول بمجيئه من وجه آخر سالم من سبب الضعف المذكور، ويرتقى به.

وكذلك إذا كان للمتن شاهد أو أكثر، سالم من الضعف، من حديث راو آخر من الصحابة.

وأما ما ليس كذلك بأن كان الضعف، لعدم توافر شرط ضبط الراوى، لقلة حفظه، أو كثرة غلطه، ونحو ذلك، فهذا هو الذى اختلفوا فيه، وتساهل بعضهم فقواه بكثرة الطرق بإطلاق، وهو ما نخالف فيه، فمجرد تعدد الطرق الضعيفة وكثرتها، دون اعتبار آخر، لا يرتقى بها إلى القوة بإطلاق.

وها نحن نرى مثل البخارى ومسلم، لا يصحح أحدهما حديثاً لمجرد وروده من عدة طرق.

ونرى الترمذى يضعف الحديث، مع أن فى الباب أحاديث، مثله عن عدد من الصحابة.

ونرى مثل ابن الجوزى يذكر فى (العلل المتناهية فى الأحاديث الواهية) الحديث عن جمع من الصحابة بعدد من الطرق، ويضعفها جميعاً، ولا يقوى بعضها ببعض.

ونرى الفقهاء يردون الحديث المروى بسند ضعيف، ولا يبحثون: هل روى من طرق ضعيفة أُخرى يقوى بها أوْ لا؟

بل تراهم يردونه ولا يقولون به، وهم يعلمون أن له العديد من الطرق، التى لا تبلغ طريق منها بمفردها درجة الاحتجاج. وكثيراً ما نجدهم يقولون هذه العبارة:

ورد من عدة طرق، وكلها لا تسلم من مقال.

خذ مثلاً حديثاً مثل: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى) فقد رواه حم، د، ت فى العلل، جه، قط، ك، هق، وابن السكن من حديث أبى هريرة وصححه الحاكم، وتعقبوه فى تصحيحه. وقد روى من حديث أبى سعيد، وسعيد بن زيد، وعائشة، وسهل بن سعد، وأبى سبرة، وأُم سبرة، وعلى، وأنس. وبعضها جاء من أكثر من طريق... ومع هذا لم يرق الحديث عند جمهور الفقهاء: أبى حنيفة، ومالك، والشافعى، ورواية عن أحمد إلى درجة الصحة، أو الحسن الذى يؤخذ منه وجوب التسمية فى الوضوء. بل روى عن أحمد: أنه سئل التسمية، فقال: لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً. وروى عنه: ليس فيه شئ يثبت. وقال البزار: كل ما روى فى هذا الباب فليس بقوى. وقال العقيلى: الأسانيد فى هذا الباب فيها لين.

وقد أطال الحافظ الزيلعى فى تخريج الحديث وبيان طرقه فى (نصب الراية) وكذلك الحافظ ابن حجر فى (التلخيص). والنتيجة: أن كثرة الطرق وتعددها لم ترق بالحديث إلى درجة الاحتجاج به، عند جمهور الأئمة.

ولو أردنا أن نضرب الأمثلة، لطال بنا القول.

ولهذا أرى أن الحديث الضعيف لا يتقوى بكثرة الطرق إلا بقيود، منها:

١ – أن يكون ضعفها مقارباً، قابلاً للانجبار أو محتملاً للتحسين.

٢ – ألا ينشئ حكماً مستقلاً من الأحكام الشرعية، وخصوصاً: الإيجاب والتحريم.

٣ – ألا يعارضه معارض معتبر من نصوص الشرع أو مبادئه العامة، أو حكم العقل والعلم ونحوها.

ومثال المعارض المعتبر: ما ذكره الحافظ المنذرى فى (الترغيب والترهيب) بعد أن ساق حديثاً فى شأن الصحابى الجليل عبد الرحمن بن عوف، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى. قال:

(وقد روى من غير ما وجه، ومن حديث جماعة من الصحابة، عن النبى ﷺ: (أن عبد الرحمن بن عوف – رضى الله عنه – يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله) ولا يسلم أجودها من مقال، ولا يبلغ شئ منها بانفراده درجة الحسن. ولقد كان ماله بالصفة التى ذكر رسول الله ﷺ: (نعم المال الصالح للرجل الصالح) فأنَّى تنقص درجاته فى الآخرة، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة؟ فإنه لم يرد هذا فى حق غيره. إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الإطلاق. والله أعلم).

نعم، إنه يتساهل فى أحاديث المواعظ والرقائق، والترغيب والترهيب، ما لا يتساهل فى غيرها من أحاديث العقائد والأحكام ونحوها، ولكن ليس إلى حد قبول الضعيف بإطلاق.

اختلاف علماء الجرح والتعديل:

ومن القضايا المهمة: قضية اختلاف علماء الجرح والتعديل فى بعض الرواة بناء على الموازين الخاصة لكل منهم. وعلى ما بلغه من معلومات عن الرواة فى عدالته أو ضبطه.

وهنا ينبغى أن نرجع إلى ما وضعوه أنفسهم من ضوابط مثل:

(أ) يقدم الجرح على التعديل، إذا كان الجرح مفسراً ومعتداً به، صادراً من أهله.

(ب) يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدّلون أكثر، والجرح غير مفسر.

(جـ) إذا تعادلت كفتا الميزان بين المعدلين والجارحين، وكان كل منهما غير مفسر، فلا بد من مرجح، مثل النظر فى منزلة المعدلين والجارحين، فمن عدّله البخارى مثلاً وجرحه النسائى، قدم تعديل البخارى. أو النظر فى مراتب الجرح والتعديل، فإذا كان من عدله جعله فى المراتب العليا للتوثيق. ومن جرحه جعله فى آخر مراتب الجرح، رجح التعديل، والعكس بالعكس. إلى غير ذلك من المرجحات، كالنظر فى مرويات الراوى، والحكم عليه من خلالها.

ومن لا توجد له ترجمة فى كتب الرجال، فهو مجهول، وحاله محمول على الضعف، حتى يعرف ويوثق.

ولا بد من التنبيه على وجوب الانتفاع بكل الكتب التى تعرضت لبيان درجة الحديث فى مختلف العصور، أو تعرضت للرجال توثيقاً أو تضعيفاً، من عصر مالك وابن معين إلى عصر المزى والذهبى وابن حجر ومن بعدهم.

لا يكتفى فيها بمؤلِّف عن مؤلِّف، ولا بكتاب عن كتاب، ولا بنوع عن نوع، ولا بمطبوع عن مخطوط، بل يستفاد منها جميعاً، على اختلاف مناهجها، وتفاوت مصنفيها فى التشدد والتساهل، مما أفرد للثقات، أو للضعفاء والمجروحين، أو جمع بينهما. ومما خصص لرجال بعض الكتب كالصحيحين، أو الكتب الستة مثل الكمال للحافظ عبد الغنى / وتهذيب الكمال للمزى / وتهذيبه وتقريبه لابن حجر / وتذهيب الكمال للذهبى / وخلاصته للخزرجى. ومثل ذلك رجال الموطأ، ورجال مسند أحمد، ورجال الأربعة (أئمة المذاهب المتبوعة) ورجال المشكاة، وغيرها.

ومن ذلك الكتب الخاصة بالتخريج كنصب الراية فى تخريج أحاديث الهداية للزيلعى، والتلخيص فى تخريج أحاديث شرح الرافعى الكبير لابن حجر، وتخريج أحاديث الإحياء للعراقى وغيرها.

ومنها : كتب الضعيف والموضوع، كالموضوعات لابن الجوزى، والعلل المتناهية له، وتلخيصه للذهبى، والمنار المنيف لابن القيم، واللآلئ المصنوعة للسيوطى، وموضوعات القارى، والشوكانى، وابن عراق وغيرهم.

ومنها : كتب الأحاديث المشتهرة – للزركشى، وابن حجر، والسيوطى، والسخاوى، وابن الديبع، والعجلونى، وغيرهم.

ومنها : كتب الشروح، كفتح البارى، وعمدة القارى وغيرهما من شرح البخارى، وشرح النووى وعياض والقرطبى وغيرها من شروح مسلم، وشروح الموطأ للباجى والزرقانى السيوطى والدهلوى، وشروح السنن للخطابى وابن العربى والسيوطى والكاندهلوى وغيرهم، وشروح المشكاة، والجامع الصغير، وشروح كتب الأحكام، كسبل السلام، ونيل الأوطار وغيرها.

كما يستفاد بما كتبه كبار العلماء المحدثين والمعاصرين مثل: رشيد رضا، وأحمد شاكر، واللكنوى، والكشميرى، والكوثرى، والمباركفورى، والألبانى، والمعلّمى، والأعظمى، وأبو غدة، والأرناؤوط، وغيرهم، دون تعصب لمذهب معين، ولا تقديس لشخص معين، ولا انغلاق على مدرسة واحدة، وإهمال ما سواها، بل يستفاد من الجمع فى علمية وموضوعية محايدة.

على أن تطبق القواعد التى وضعها الأئمة فى أُصول الحديث، وأُصول الفقه. وما اختلف فيه من القواعد، ولم يعرف فيه الرأى الصحيح، أو الراجح، يكون مجالاً للبحث والاجتهاد، والأولى أن يحسم فيها الأمر بترجيح رأى معين، ليسير العمل على ضوئه. مثل اختلافهم فى الحديث المرسل والاحتجاج به، وإلى أى حد... واختلافهم فى زيادة الثقة، وهل هى مقبولة بإطلاق أو بقيود معينة؟ ومن ذلك ما روى مرسلاً وموصولاً، وما روى موقوفاً ومرفوعاً: أيها يرجَّح؟

العناية بنقد المتون مع الأسانيد :

وإذا كنا نريد لموسوعتنا: أن تكون موسوعة عصرية حقاً، فيجب أن لا

نغمض أعيننا عن اتجاه عصرنا، الذى يركز على العناية بـ (نقد المتون) أكثر من عنايته بنقد الأسانيد، وهو ما يسمونه (النقد الداخلى للنص).

ومن المعلوم: أن هناك أشياء ومعارف كانت مقبولة ومسلّمة فى العصور السالفة عند الأمم كافة، أصبحت مرفوضة لدى العقل المعاصر، الذى غدا يملك التلميذ فيه من المعارف العلمية فى الطبيعيات والرياضيات والقوانين الكونية ما لم يكن يعرفه أكبر الفلاسفة فى القرون الماضية.

وفى ضوء عزلة المجتمعات القديمة بعضها عن بعض: كانت تروج مفاهيم وقيم لدى كثير من الناس، الذين كانوا يعادى بعضهم بعضاً، بل يحارب بعضهم بعضاً. وهذه المفاهيم القديمة لم تعد رائجة اليوم فى عصر أصبح فيه العالم (قرية كبرى) كما عبر بعض الأدباء. وأنا أقول: إنه أصبح قرية صغرى، لأن القرية الكبرى لا يعلم الناس فى شرقها ما يجرى فى غربها، إلا بعد يوم أو يومين. ونحن نتابع ما يجرى الآن فى أنحاء العالم أثناء وقوعه لحظة بلحظة.

ومن هنا كان لزاماً علينا: أن ننظر فى بعض الأحاديث التى قبلها السابقون، ولم يعد يقبلها منطق الزمن، بل هى فى الحقيقة لا يقبلها منطق الإسلام الصحيح، الذى يوازن بين العقل والنقل، ويجمع بين الأصالة والمعاصرة، والذى يؤمن به الراسخون فى العلم من الحكماء والربانيين من علماء الأمة.

وليس معنى هذا: أن نركض وراء الأفكار المستوردة من الغرب أو الشرق، محاولين أن نلبسها عباءة إسلامية أو عمامة إسلامية، وأن نرفض من الأحاديث ما لا يوافقها، ونقوى من الضعيف ما يؤيدها، وأن تؤول النصوص الثابتة لتتفق مع الفكر الدخيل، الذى يتبع سنن اليهود والنصارى، شبراً بشبر، وذراعاً بذراع.

ولكن الواجب هنا: أن نحتكم إلى (الثوابت الإسلامية) وإلى منطق الإسلام نفسه، المستند إلى أصول ومعايير قطعية، أثبتها النص الصحيح، والعقل الصريح.

وأود أن أذكر هنا: أن عنايتنا بنقد متون الأحاديث لا يعنى إغفال البحث

فى الأسانيد التى عنى بها أئمتنا الأقدمون، بل نحن نعتمد فى نقدنا على السند والمتن معاً.

وقد تبين لى من خلال البحث والممارسة : أن كل متن يتوقف فيه العقل المعاصر، لا يخلو سنده من كلام فيه، ومن ثغرة يمكن الناقد أن يدخل منها، وخصوصاً إذا رجع إلى الأئمة النقاد القدامى، مثل ابن المدينى وابن معين وابن مهدى وأبى حاتم الرازى والبخارى وأمثالهم.

ولنضرب مثالا لذلك، فالمثال يتضح المقال.

حديث «بعثت بين يدى الساعة بالسيف»

روى الإمام أحمد فى مسنده قال: حدثنا محمد بن زيد - يعنى الواسطى - أخبرنا ابن ثوبان، عن حسان بن عطية، عن أبى منيب الجرشى، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (بعثت بالسيف، حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقى تحت ظل رمحى، وجعل الذل والصغار على من خالف أمرى، ومن تشبه بقوم فهو منهم).

الحديث رقم (٥١١٤) و (٥١١٥) من المسند بتحقيق شاكر.

نظرة فى الحديث من جهة إسناده :

ولنا فى هذا الحديث نظرتان : نظرة فيه من جهة الإسناد، ونظرة فيه من جهة المتن.

وإذا نظرنا فى إسناده وجدنا عدداً من العلماء المعاصرين خرجوه. فلننظر ماذا قالوا؟

تخريج الشيخ أحمد شاكر :

قال الشيخ أحمد شاكر فى تخريجه : إسناده صحيح. ابن ثوبان: هو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، سبق الكلام عليه (٣٢٨١) و (٤٩٦٨). حسان بن عطية المحاربى الدمشقى: ثقة؛ وثقه أحمد وابن معين وغيرهما، وترجمه البخارى فى الكبير ٢ / ١ / ٣١. أبو منيب الجرُشى الدمشقى الأحدب: تابعى ثقة؛ وثقه

العجلى، وذكره ابن حبان فى الثقات، وترجمه البخارى فى الكنى رقم (٦٥٨) .
الجرشى (بضم الجيم وفتح الراء، وبالشين المعجمة) : نسبة إلى (بنى جرش) بطن من حمير .

قال : والحديث ذكر البخارى بعضه فى الصحيح ٦ : ٧٢ معلقاً، قال : (باب ما قيل فى الرماح، ويذكر عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم : (جعل رزقى تحت ظل رمحى، وجعل الذل والصغار على من خالف أمرى) . وخرجه الحافظ فى الفتح عن المسند من هذا الوجه، ثم قال : وأخرج أبو داود منه قوله : (من تشبه بقوم فهو منهم) حسب، من هذا الوجه . وأبو منيب لا يعرف اسمه . وفى الإسناد عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان : مختلف فى توثيقه .

وأورد الهيثمى الحديث فى (مجمع الزوائد : ٦ / ٤٩) وقال : رواه أحمد، وفيه : عبد الرحمن بن ثابت، وثقة ابن المدينى وغيره، وضعفه أحمد وغيره، وبقية رجاله ثقات . انتهى .

ولما رجعت إلى الحديث رقم (٣٢٨١)، الذى سبق للشيخ شاكر فيه توثيق ابن ثوبان، وجدته قال عنه : قال أحمد : أحاديثه مناكير . وقال أيضاً : لم يكن بالقوى فى الحديث .

وقال أيضاً : كان عابد أهل الشام .

وقال يعقوب بن شيبة : اختلف أصحابنا فيه، فأما ابن معين فكان يضعفه، وأما على - يعنى : ابن المدينى - فكان حسن الرأى فيه، قال : ابن ثوبان رجل صدق لا بأس به، وقد حمل عنه الناس . ووثقه الفلاس ودحيم وأبو حاتم، وذكره ابن حبان فى الثقات . واختلفت الرواية فيه عن ابن معين، فروى عنه أيضاً أنه قال : صالح .

قال شاكر : والظاهر : أنهم تكلموا فيه من أجل القدر، ومن أنه تغير عقله فى آخر عمره، ولم يذكر البخارى ولا النسائى فى الضعفاء، وصحح له الترمذى حديثاً . انتهى .

هذا ما انتهى إليه العلامة الشيخ شاكر رحمه الله، فقد صحح إسناد الحديث، برغم ما فى الرجل من خلاف شديد حول توثيقه أو تضعيفه. والشيخ شاكر معروف بتساهله فى التصحيح، فلا يكاد يوجد راو مختلف فيه إلا ووثقه واعتمده. وقول الإمام أحمد: أحاديثه مناكير يدل على أنه لم يضعفه من أجل القدر كما قال الشيخ.

وقد رأيناه نقل عن حافظين كبيرين ذكرا الحديث ولم يصححاه:

أحدهما: الحافظ نور الدين الهيثمى صاحب (مجمع الزوائد).

والثانى: الحافظ ابن حجر فى (الفتح).

وكلاهما ذكر الحديث، وذكر ما فى راويه ابن ثوبان من خلاف. ومما يؤخذ على كلام الشيخ شاكر: أنه قال: ذكر البخارى بعضه فى الصحيح معلقاً، وكان ينبغى أن يقول: بغير صيغة الجزم، بل بصيغة التمريض والتضعيف. لأنه قال: ويذكر عن ابن عمر ..... إلخ.

تخريج الألبانى:

وقد فتح الشيخ شاكر باب تصحيح هذا الحديث للمعاصرين، فنجد الشيخ ناصر الدين الألبانى صححه فى أكثر من كتاب له.

ففى صحيح الجامع الصغير وزيادته ذكره برقم (٢٨٣١) ذكر أنه صحيح، وأشار بالرجوع إلى كتابه: حجاب المرأة ١٠٤ والإرواء ١٢٦٩.

وبالرجوع إلى (الإرواء) أعنى (إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منار السيل) وقد ذكر صاحب المنار الجزء الأخير من الحديث وهو الذى أخرجه أبو داود منه - وهو: (من تشبه بقوم فهو منهم). قال فى تخريجه: صحيح. أخرجه أحمد (٢/ ٥٠، ٩٢) وعبد بن حميد فى (المنتخب من المسند) ق ٩٢/ ٢) وابن أبى شيبة فى (المصنف) (٧/ ١٥٠/ ١) وأبو سعيد بن الأعرابى فى (المعجم) (ق ١١٠/ ٢) والهروى فى (ذم الكلام) (ق ٥٤/ ٢) عن عبد

الرحمن بن ثابت بن ثوبان ثنا حسان بن عطية عن أبى منيب الجرشى عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:

«بعثت بين يدى الساعة بالسيف حتى يعبد الله وحده لا شريك له، وجعل رزقى تحت ظل رمحى، وجعل الذل والصغار على من خالف أمرى، ومن تشبه بقوم فهو منهم».

قلت: وهذا إسناد حسن رجاله كلهم ثقات غير ابن ثوبان هذا، ففيه خلاف، وقال الحافظ فى (التقريب). (صدوق، يخطئ، وتغير بآخره).

وقد علق البخارى فى (صحيحه) (٦ / ٧٢) الجملة قبل الأخيرة، والتى قبلها [١]، ولأبى داود منه (٤٠٣١) الجملة الأخيرة.

ولم يتفرد به ابن ثوبان، فقال الطحاوى فى (مشكل الآثار) (١ / ٨٨): حدثنا أبو أمية حدثنا محمد بن وهب بن عطية ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعى عن حسان بن عطية به.

قلت: وهذا إسناد رجاله ثقات غير أبى أمية واسمه محمد بن إبراهيم الطرسوسى قال الحافظ فى (التقريب):

(صدوق، صاحب حديث، يهم).

والوليد بن مسلم ثقة محتج به فى الصحيحين، ولكنه كان يدلس تدليس التسوية، فإن كان محفوظاً عنه، فيخشى أن يكون سوّاه.

وقد خالفه فى إسناده صدقة فقال: عن الأوزاعى عن يحيى بن أبى كثير عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ به.

أخرجه الهروى (ق ٥٤ / ١) من طريق عمر بن أبى سلمة حدثنا صدقة به.

وصدقة هذا هو ابن عبد الله السمين الدمشقى وهو ضعيف.

وخالفهما عيسى بن يونس فقال: عن الأوزاعى عن سعيد بن جبلة عن طاوس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: فذكره.

---

(١) ولكنه علقها بصيغة التضعيف لا بصيغة الجزم، مما يدل على ضعف الحديث عنده.

أخرجه ابن أبى شيبة (٧ / ١٥٢ / ١) .

قلت : وهذا مرسل، وقد ذكره الحافظ فى (الفتح) (٦ / ٧٢) من رواية ابن أبى شيبة عن سعيد بن جبلة مرسلاً، لم يذكر فيه طاوساً وقال : (إسناده حسن) .

كذا قال، ورجاله ثقات رجال الشيخين غير سعيد بن جبلة، وقد أورده ابن أبى حاتم (٢ / ١ / ١٠) من رواية الأوزاعى عنه وقال عن أبيه : (هو شامى) . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وهو على شرط ابن عساكر فى (تاريخه) ولم يورده فيه .

ثم أخرجه الهروى (٥٤ / ١ - ٢) وأبو نعيم فى (أخبار أصبهان) (١ / ١٢٩) من طريق بشر بن الحسين الأصبهانى ثنا الزبير بن عدى عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وبشر هذا متروك متهم فلا يفرح بحديثه . انتهى .

وبهذا تبين لنا أن الحديث لم يأت من طريق واحدة صحيحة متصلة سالمة من النقد، وإنما صححه من صححه بطرقه، وكلها لا تسلم من مقال، ولم تكثر إلى درجة يقال : يقوى بعضها بعضاً . على أن التصحيح بكثرة الطرق - وإن لم يكن معروفاً عند المتقدمين من أئمة الحديث - إنما يعمل به فى القضايا اليسيرة، والأمور الجزئية البسيطة، لا فى مثل هذا الأمر الذى يعبر عن عنوان الإسلام واتجاهه : هل بعث رسوله بالرحمة أو بعث بالسيف؟

تخريج الشيخ شعيب :

وأما الشيخ شعيب الأرناؤوط، فله تخريجان للحديث : قديم وحديث .

فأما القديم ففى تخريج أحاديث (زاد المعاد) عندما حققه منذ سنين، وكان فيه مقلداً أكثر منه محققاً ومستقلاً، فحسّن إسناده .

وأما الجديد، ففى تخريجه للمسند، حيث أصبح أكثر نضجاً واستقلالاً من ناحية، وحيث غدا يشاركه خمسة آخرون من العلماء، فهو عمل جماعى له قيمته .

فى تخريج الزاد، بعد أن ذكر ابن القيم الحديث مستشهداً به على أن الذل والصغار على من خالف أمر محمد ﷺ، قال شعيب:

أخرجه أحمد فى (المسند): ٢ / ٥٠، ٩٢ وسنده حسن، وجود ابن تيمية إسناده فى (الاقتضاء) ص ٢٩، وصححه الحافظ العراقى فى (الإحياء) وحسنه الحافظ فى (الفتح) ١٠ / ٢٣٠ وأخرج الجملة الأخيرة منه أبو داود (٤٠٣١) وعلق طرفا منه البخارى فى (صحيحه) ٦ / ٧٢ وله شاهد مرسل بسند حسن، أخرجه ابن أبى شيبة من طريق الأوزاعى (حاشية (زاد المعاد) ج١ / ٣٥) طبعة الرسالة.

ويلاحظ هنا: أن الحافظ فى (الفتح) لم يحسنه، بل ذكر الاختلاف فى توثيق ابن ثوبان، وإنما حسن الشاهد المرسل له، كما يلاحظ أن الشيخ شعيبا قلد الشيخ أحمد شاكر حين ذكر أن البخارى علق طرفا منه، ولم يشر إلى أنه بصيغة التضعيف.

وفى تخريج المسند فى الجزء السابع الذى اشترك فيه مع الشيخ شعيب: محمد نعيم العرقسوس وإبراهيم الزئبق، قالوا: إسناده ضعيف، على نكارة فى بعض ألفاظه. ابن ثوبان: اختلفت فيه أقوال المجرحين والمعدلين، فمنهم من قوى أمره، ومنهم من ضعفه، وقد تغير بآخره. وخلاصة القول فيه: أنه حسن الحديث إذا لم يتفرد بما ينكر، فقد أشار الإمام أحمد إلى أن له أحاديث منكرة، وهذا منها.

وذكروا ممن أخرجه: عبد بن حميد... والطبرانى فى مسند الشاميين... وابن الأعرابى فى معجمه. والبيهقى فى الشعب... أربعتهم عن ابن ثوبان وزادوا فيه بعد قوله: (بعثت بالسيف): (بين يدى الساعة).

وعلق البخارى (٦ / ٩٨ الفتح) بعضه بصيغة التمريض.

وأخرجه الطحاوى فى (شرح مشكل الآثار) بإسناده، وفيه ثلاث علل، بينوها بتفصيل. ثم قالوا: فهذه العلل الثلاث مجتمعة لا يمكن معها تقوية الحديث المرفوع بمتابعة الأوزاعى لابن ثوبان. والله تعالى أعلم.

انظر : الجزء السابع من مسند الإمام أحمد ص ١٢٣ – ١٢٥ تخريج الحديث (٥١١٤) .

وأزيد هنا فأقول : إن الإمام أحمد لم يقل : إن له أحاديث منكرة، بل قال : أحاديثه مناكير. وهذه العبارة أشد من الأولى .

ما قاله رجال الجرح والتعديل عن ابن ثوبان :

ويحسن بنا هنا – استكمالاً للبحث – أن نضع بين يدى القارئ المهتم : أقوال أئمة الجرح والتعديل فى عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، أحد الرواة، الذى اختلف فى توثيقه، كما رأينا، وهو سبب ضعف هذا الحديث .

ونكتفى هنا بكتاب لعله أهم الكتب فى هذا الباب، وهو : كتاب (تهذيب الكمال) للمزى، وهو خاص برواة الكتب الستة، وقد تفرع عنه عدة كتب، مثل : تهذيب التهذيب لابن حجر، وتقريب التهذيب له أيضاً، وتذهيب الكمال للذهبى، وخلاصة تذهيب الكمال للخزرجى . وأمها جميعاً : تذهيب الكمال للمزى .

ما نقله المزى فى تهذيب الكمال :

أما ما ذكره الحافظ المزى فى تهذيب الكمال عن ابن ثوبان، فقد قال فى ترجمته برقم (٣٧٧٥) : قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل : أحاديثه مناكير .

وقال محمد بن على الوراق، عن أحمد بن حنبل : لم يكن بالقوى فى الحديث .

وقال أبو بكر المروذى، عن أحمد بن حنبل : كان عابد أهل الشام . وذكر من فضله، قال : لما قدم به دخل على ذاك الذى يقال له المهدى، وابنته على عنقه .

وقال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى بن معين : صالح .

وقال فى موضع آخر : ضعيف .

وقال عباس الدورى، عن يحيى بن معين: ليس به بأس.

وكذلك قال على بن المدينى، وأحمد بن عبد الله العجلى، وأبو زرعة الرازى.

وقال معاوية بن صالح، وعثمان بن سعيد الدارمى، وعبد الله بن شعيب الصابونى، عن يحيى بن معين: ضعيف.

زاد معاوية: فقلت: يكتب حديثه؟ قال: نعم على ضعفه، وكان رجلاً صالحاً.

وقال أبو بكر بن أبى خيثمة، عن يحيى بن معين: لا شئ.

وقال يعقوب بن شيبة السدوسى: اختلف أصحابنا فيه، فأما يحيى بن معين، فكان يضعفه، وأما على بن المدينى فكان حسن الرأى فيه، وقال: كان ابن ثوبان رجل صدق، لا بأس به، استعمله أبو جعفر والمهدى بعده على بيت المال، وقد حمل الناس عنه.

وقال عمرو بن على: حديث الشاميين كلهم ضعيف، إلا نفراً منهم: الأوزاعى، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان. وذكر آخرين.

وقال عثمان بن سعيد الدارمى، عن دحيم: ثقة، يرمى بالقدر، كتب إليه الأوزاعى، فلا أدرى أى شئ رد عليه.

وقال أبو حاتم: ثقة.

وقال فى موضع آخر: يشوبه شئ من القدر.

وقال أبو داود: كان فيه سلامة، وكان مجاب الدعوة، وليس به بأس، وكان على المظاليم ببغداد.

وقال النسائى: ضعيف.

وقال فى موضع آخر: ليس بالقوى.

وقال فى موضع آخر: ليس بثقة.

وقال صالح بن محمد البغدادى : شامى صدوق، إلا أن مذهبه مذهب القدر، وأنكروا عليه أحاديث، يرويها عن أبيه، عن مكحول مسندة، وحديث الشامى لا يضم إلى غيره، معروف خطؤه من صوابه.

وقال فى موضع آخر : لم يسمع من بكر بن عبد الله شيئاً، وإنما يروى عن أبيه، وعن الشاميين.

وقال ابن خراش : فى حديثه لين.

وقال أبو أحمد بن عدى : له أحاديث صالحة، يحدث عنه عثمان الطرائفى بنسخة.

ويحدث عنه يزيد بن مرشل بنسخة، ويحدث عنه الفريابى بأحاديث، وغيرهم، وقد كتبت حديثه عن ابن جوصى وابن أبى عروبة من جميعهما، ويبلغ أحاديث رجلاً صالحاً، ويكتب حديثه على ضعفه، وأبوه ثقة.

وذكره ابن حبان فى كتاب (الثقات).

وقال أبو بكر الخطيب : كان ممن يذكر بالزهد والعبادة والصدق فى الرواية. انتهى.

وبهذا يتبين لنا أن مجرحيه أكثر، وأن موثقيه – وهم قلة – لم يوثقوه بإطلاق. فدحيم الذى وثقه قال: يرمى بالقدر، كتب إليه الأوزاعى، فلا أدرى أى شئ رد عليه. وأبو حاتم الذى وثقه قال عنه أيضاً: يشوبه شئ من القدر. وتغير عقله فى آخر حياته.

وكما رمى بالقدر، رمى بالخروج، وقد ذكر الذهبى فى (الميزان) عن الوليد ابن فريد أنه روى عن الأوزاعى، أنه كتب إلى ابن ثوبان يقول له: وقد كنت ترى قبل وفاة أبيك: ترك الجمعة حراما، وقد أصبحت ترى ترك الجمعة والجماعة حلالاً.

ومعنى هذا : أنه رجل لديه استعداد للغلو، ومثله يروج عنده حديث مثل (بعثت بين يدى الساعة بالسيف).

ونقل الذهبى عن العقيلى أنه قال: لا يتابع ابن ثوبان إلا من هو دونه أو مثله [١].

وذكره ابن الجوزى فى جملة الضعفاء.

وقال الذهبى فى (أعلام النبلاء) : لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث [٢].

وقال ابن حجر فى (التقريب) : صدوق يخطئ، ورمى بالقدر، وتغير بآخره [٣]. انتهى.

ومثل هذا الراوى لا يؤخذ منه حديث يحمل مثل هذا المضمون الخطير: الإسلام دين السيف! وأن الرسول يرتزق من رمحه!

نظرة أخرى فى الحديث من جهة متنه ومضمونه :

وإذا غضضنا الطرف عن سند الحديث وما فيه من كلام، ونظرنا فى متنه ومضمونه، وجدناه منكراً، لا يتفق مع ما قرره القرآن بخصوص ما بعث به محمد صلى الله عليه وسلم. فالقرآن لم يقرر فى آية واحدة من آياته أن محمداً رسول الله بعثه الله بالسيف، بل قرر فى آيات شتى أن الله بعثه بالهدى ودين الحق والرحمة والشفاء والموعظة للناس.

وهذا ثابت بوضوح فى القرآن المكى، وفى القرآن المدنى، على سواء.

يقول تعالى فى سورة الأنبياء وهى مكية : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ** ﴾ [الأنبياء :١٠٧] وعبر عن هذا النبى ﷺ فقال: «إنما أنا رحمة مهداة[٣]».

وقال تعالى فى سورة النحل، وهى مكية : ﴿ **وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِم مِّنْ أَنفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَىٰ هَؤُلاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ** ﴾ [النحل : ٨٩].

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال : ترجمة (٤٨٢٨). (١) إعلام النبلاء : ٣١٤ .

(٢) تقريب التهذيب : ص ٢٧٩ ترجمة (٣٨٢٠) طبعة الرسالة – بيروت.

(٣) الحاكم (١ / ٣٥) صححه ووافقه الذهبى.

وقال تعالى فى سورة يونس وهى مكية : ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [يونس:٥٧].

وقال تعالى فى سورة التوبة، وهى مدنية : ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ** ﴾ [التوبة : ٣٣].

وقد تكررت بلفظها فى[الصف : ٩] وهى مدنية.

وفى سورة الفتح، وهى مدنية، نقرأ قوله تعالى : ﴿ **هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ [الفتح : ٢٨].

وفى ختام سورة التوبة أيضاً : ﴿ **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ * فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ** ﴾ [التوبة : ١٢٩]

وفى سورة آل عمران، وهى مدنية :﴿ **فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ** ﴾ [آل عمران : ٢٠]

وفى سورة النور، وهى مدنية : ﴿ **قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ الْمُبِينُ** ﴾ [النور : ٥٤]

وهذه الآيات كلها قد اتفقت على أن محمداً – ﷺ – إنما بعث بالرحمة والهدى ودين الحق، وتبيان كل شئ، وإقامة الحجة على الناس، ولم يبعث شاهراً سيفه على الناس، حتى فى حالة تولى الناس عنه: لم يؤمر بأن يشهر فى وجوههم السيف، إنما قيل له: إنما عليك البلاغ، وإنما عليه ما حمل، وعليهم ما حملوا وقل: حسبى الله.

والمبشرون والمستشرقون، وغيرهم من خصوم الإسلام يشيعون: أن الإسلام إنما انتشر بالسيف، ويستند كثيرون منهم إلى هذا الحديث وأمثاله.

والحقيقة أن الإسلام إنما شهر السيف في وجه الذى صدوا عن سبيله، وقاوموه بالقوة، ورفعوا السيف في وجهه، كما قال تعالى: ﴿ **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ * وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُم مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِندَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَٰلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ * فَإِنِ انتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ * وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ انتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ** ﴾ [البقرة: ١٩٠- ١٩٣].

فهذا هو منطق القرآن، بين كل البيان، لا لبس فيه ولا غموض، فإذا عارضه حديث مثل حديث (بعثت بالسيف) فلا شك أن القرآن هو المقدم، فهو المصدر الأول، والدليل الأول، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ولو بعث الرسول بالسيف، لظهر ذلك طوال ثلاثة عشر عاماً، قضاها في مكة، وأصحابه يأتون إليه بين مضروب ومشجوج ومعتدى عليه، يستأذنونه في أن يدافعوا عن أنفسهم بالسلاح، فيقول لهم: كفوا أيديكم وأقيموا الصلاة. حتى هاجروا إلى المدينة فأذن الله لهم أن يدافعوا عن أنفسهم وحرماتهم ودعوتهم. كما قال تعالى: ﴿ **أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ * الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾ [الحج: ٣٩، ٤٠].

والخلاصة: أن هذا الحديث (بعثت بالسيف) سواء نظرنا إلى إسناده أم نظرنا إلى متنه، فهو مردود غير مقبول في ضوء موازين العلم وقواعده الضابطة.

والحمد لله رب العالمين.

الأحاديث المشكلة :

بقى هنا أمر مهم، وهو الأحاديث التى صحت من جهة السند، ولكن فيها إشكالاً من ناحية المعنى. وخصوصاً بالنسبة للعقل المعاصر. والذى أراه أن تؤخر هذه الأحاديث المشكلة لتجمع فى ملحق خاص يوضح المقصود منها. ويزيح شبهات المشتبهين فيها، ولا سيما أن هذه الأحاديث فى الغالب، لا تترتب عليها أحكام، تحتم بحثها فى أبوابها. ولا ضرر من إرجاء البحث فيها، مثل حديث الذباب، وحديث لطم ملك الموت، وفقء عينه.. وحديث (لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم) وغيرها مما يتعارض ظاهره مع قواطع العلم أو التاريخ أو الواقع..

رابعاً : تقسيم العمل ومراحله :

يقسم العمل فى جمع الأحاديث المنتقاة للموسوعة إلى مرحلتين:

فى المرحلة الأولى تقسم أحاديث الكتب السبعة عشر (وهى الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الدارمى – وهى كتب (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث) – وصحيحاً ابن خزيمة وابن حبان، ومستدرك الحاكم، ومسند ابى يعلى، والبزار، ومعاجم الطبرانى الثلاثة مضافاً إليها كتب البيهقى: السنن الكبرى، ومعرفة السنن والآثار وشعب الإيمان، ودلائل النبوة وكتب ابن عبد البّر مثل جامع بيان العلم، تقسم كلها إلى أقسام ثلاثة:

١ – قسم عرفت صحته أو حسنه، مثل أحاديث الصحيحين، وما صححه الأئمة أو حسنوه من غيرهما، ولم يعارضه غيرهم، ولم تظهر فيه علة أو وهم.

فهذا نُعلم عليه بعلامة (✓) ويشار إلى القسم والكتاب الذى ينقل إليه والباب والعنوان، ما أمكن ذلك، كأن يقال أمامه:

عبادات: صلاة – قيام الليل – أو يقال: آداب – أدب الأكل – الأكل باليمين... وهكذا.

٢ – وقسم عرف ضعفه، بأن نص على ذلك بعض الحفاظ النقاد، ولم

يعارضهم أحد، ولم يظهر ما ينقله من الضعف إلى القوة. أو عرف ضعفه بالبحث فى سنده، وإن صححه أو حسنه بعض من سبق.

فهذا يُعلم أمامه بعلامة (×).

٣ – وقسم اختلفوا فى تصحيحه وتضعيفه، أو لم ينقل عنهم فيه كلام بالإيجاب أو بالسلب. فهذا يوضع أمامه علامة استفهام (؟) ليبحث عنه حتى يلحق بالقسم الأول، أو الثانى، وفقاً لما تظهره نتائج البحث.

وفى المرحلة الثانية يقسم ما بقى من أحاديث تضمنتها كتب متفرقة وتولت جمع شتاتها مثل (المطالب العالية) لابن حجر، وجامعى السيوطى، وبعبارة أُخرى (كنز العمال) مضافاً إليه زيادات (الجامع الأزهر) للمناوى – إلى الأقسام الثلاثة الماضية، ليتبع معها، ما اتبع مع سابقتها.

خامساً : من أين يؤخذ الحديث ؟:

يؤخذ الحديث من مصدره الأصلى رأساً، مطبوعاً أو مخطوطاً، لا من المصادر الآخذة عنه، فلا يؤخذ حديث البخارى من تجريد الزبيدى مثلاً، بل من الجامع الصحيح نفسه، ولا يؤخذ حديث مسلم من مختصر المنذرى له، بل من الصحيح ذاته، ولا يؤخذ حديث الترمذى من مثل جامع الأصول، أو تيسير الوصول، أو منتقى الأخبار، أو بلوغ المرام، أو غيرها، بل من جامع الترمذى نفسه.

ولا يؤخذ حديث عن أحمد من (مجمع الزوائد)، بل من المسند نفسه، وكذلك سائر الكتب، من الجوامع والسنن والمسانيد. إلا إذا كان الكتاب مفقوداً، فيكتفى بأخذه عمن نقل عنه، مثل ما لم يعثر عليه من صحيح ابن خزيمة، وكثير من الكتب التى نقل عنها الحافظ السيوطى فى جامعه الكبير.

وتعتمد الطبعات المحققة الموثقة من العلماء، مثل طبعات المرحوم محمد فؤاد عبد الباقى للموطأ، وصحيح مسلم، وسنن ابن ماجه، ولفتح البارى، ومعه البخارى، وطبعة مسند أحمد بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط وزملائه، ونشرته

(الرسالة) فى خمسين جزءاً . ومسند الحميدى، ومصنف عبد الرزاق، وما وجد من سنن سعيد بن منصور، وكلها للعلامة حبيب الرحمن الأعظمى ومصنف ابن أبى شيبة بتحقيق د . عبد العلى، ونشر الدار السلفية . وصحيح ابن خزيمة بتحقيق د . محمد مصطفى الأعظمى، وجامع الأصول بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط، وسنن أبى داود، وسنن الترمذى طبعة حمص بتعليق عزت الدعاس، وصحيح ابن حبان (الإحسان) بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط الخ، ومسند أبى يعلى، ومعجم الطبرانى، وغيرها . . مع المقارنة دائماً بالنسخ الأخرى ما أمكن ذلك وخصوصاً عند الاشتباه .

ويفضل أن يؤخذ الحديث (مصوَّراً) من مصدره – وبخاصة المطبوع المحقق – ثم يوضع فى مكانه، بطريق القص واللصق .

سادساً : إلى من ينسب الحديث ؟ :

ينسب الحديث إلى من أخرجه من أصحاب الكتب، وإذا كثر مخرجوه، يمكن الاكتفاء بالكتب التسعة عن غيرها، وهى : الصحيحان والسنن الأربعة والموطأ ومسند أحمد وسنن الدارمى، (وهى التى اشتمل عليها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الذى وضعه المستشرقون) مع الاهتمام بذكر تصحيح الترمذى وتحسينه، وما يدل على قوة الحديث عند أبى داود، والنسائى، وتعليقات البوصيرى على زوائد ابن ماجه، وابن عبد البر على الموطأ، والهيثمى على زوائد أحمد، وغيرهم .

وإذا لم يكن الحديث فى أحد الصحيحين، فينبغى ذكر الكتب التى التزم مخرجوها الصحة، مع الكتب المذكورة، مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (إذا وافقه الذهبى وغيره) ولا بأس بذكر مسند أبى يعلى، والبزار، ومعاجم الطبرانى الثلاثة، وتعليقات الهيثمى عليها، وهى بقية الكتب التى اشتمل عليها مجمع الزوائد للهيثمى، فهذه الكتب السبعة عشر، هى المصادر الأساسية للموسوعة، وعليها يقوم عمل المرحلة الأولى من الموسوعة، كما ذكرنا من قبل .

ويكتفى فى أسماء الكتب بالرمز اختصاراً، كما فعل السيوطى فى جامعيه الكبير والصغير، والمناوى فى جامعه الأزهر، مع شئ من الإضافة والتعديل. فيرمز للبخارى (خ) ولمسلم (م) ولأبى داود (د) وللترمذى (ت) وللنسائى (ن) ولابن ماجه (جه) ولمالك فى الموطأ (ط) ولأحمد فى المسند (حم) ولزوائد ابنه عبد الله فيه (عم) وللدارمى (مى).

ولما اتفق عليه البخارى ومسلم (ق) ولهما مع ابى داود والترمذى والنسائى (الخمسة) وللخمسة مع ابن ماجه (الستة) وللستة مع أحمد (السبعة) وللسبعة مع الموطأ والدارمى (التسعة) ولأصحاب السنن: أبى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه (الأربعة) ولهم ما عدا ابن ماجه (الثلاثة).

ولابن خزيمة (خز) ولابن حبان فى صحيحه (حب) وللحاكم فى مستدركه (ك) ولسعيد بن منصور فى سننه (ص) ولعبد الرزاق فى مصنفه (عب) ولابن أبى شيبة (ش) ولأبى يعلى فى مسنده (يع) وللبزار فى مسنده (بز) وللطبرانى فى الكبير (طب) وله فى الأوسط (طس) وله فى الصغير (طص) وللدارقطنى فى سننه (قط) وللبيهقى فى السنن (هق) وله فى شعب الإيمان (هب).

وما عدا ذلك يذكر اسم الكتاب صراحة لا رمزاً، ومن ذلك أن يكون لأصحاب الكتب المذكورة كتب أُخرى، مثل البخارى له غير الجامع الصحيح: الأدب المفرد، والتاريخ، فينص على ذلك، فيقال مثلاً (خ) فى الأدب أو (خ) فى التاريخ وهكذا [1].

هذا ويجب ذكر ما تدل عليه هذه الرموز فى مقدمة الموسوعة، ثم فى أول كل جزء منها، تسهيلاً على الباحث، حتى لا يضطر للرجوع إلى الجزء الأول،

---

(١) يمكن استخدام مصطلح السيوطى فى جامعيه، فيرمز للبخارى فى الأدب (خد) وفى التاريخ (تخ).

كلما غمض عليه معنى رمز منها، أراد معرفته.

سابعاً : كيف تنتقى الروايات ؟ :

يذكر من روايات الحديث الرواية المتفق عليها عند الأكثر، وكذلك ما كان منها أجمع للمعنى، منسوبة إلى الكتب التى أخرجتها، وإلى من رواها من الصحابة.

ثم تذكر الزيادات والمخالفات بعد، وبخاصة ما يضيف معنى جديداً: حكماً أو توجيهاً، أو خبراً، أو نحو ذلك.

وما أمكن إدخاله من الزيادات ضمن الرواية المختارة، يوضع بين معقوفين مع الإشارة إلى من أخرجه، مفصولاً بقاطع.

ثامناً : بين الصلب والحاشية :

يذكر متن الحديث فى صلب الموسوعة، ومعه من أخرجه من أصحاب الكتب مع ذكر من رواه من الصحابة، واحداً أو أكثر.

أما سند الحديث، فيذكر مع تخريجه فى الحاشية ومن صححه أو حسنه من العلماء، ومن خالف فى ذلك، وسبب مخالفته والرد عليه. وإذا تعددت الطرق والأسانيد اكتفى بأصحها وأقواها، وأشير إلى الطرق الأخرى، أو بعضها فى مصادرها الأصلية، خشية الإطالة، وخصوصاً إذا كان الحديث مروياً عن عدد من الصحابة [1].

تاسعاً : ترقيم الأحاديث :

ترقم أحاديث الموسوعة غير المكررة ترقيماً مسلسلاً، من فاتحتها إلى

---

(١) كانت هناك فكرة: أن الحديث إذا كان فى أحد الصحيحين، فيكتفى بنسبته إليه أو إليهما، ولا حاجة لذكر سنده، إلا لفائدة علمية، كأن يكون فى السند بعض من تكلم فيه من رجال أحد الشيخين، ولكن ترجح لدينا أن يذكر السند ولو كان الحديث فى الصحيحين لضبط المنهج والسير على قاعدة واحدة.

خاتمتها. كما ترقم أحاديث كل موضوع على حدة ترقيماً مسلسلاً آخر، ببنط أصغر على يسار الرقم العام، ولو كان الحديث مكرراً.

وإذا كان الحديث يستفاد به فى أكثر من معنى، ويمكن وضعه فى أكثر من موضع، يرجح وضعه كاملاً فى أولى المواضع به، ويعطى عندئذ رقمه الأصلى المتميز فى الموسوعة.

ويمكن وضع الضوابط المبدئية لهذه الأولوية.

فما يدل على الحكم والمعنى بالتصريح أولى مما يدل عليه بالإشارة.

وما يدل عليه دلالة مؤكدة أولى مما يدل عليه دلالة عابرة.

وما لا يغنى عنه غيره أولى مما يغنى عنه غيره، ويوجد فيه أكثر من حديث. إلى غير ذلك من الضوابط والمرجحات، التى تظهر عند الممارسة.

وعند تزاحم أكثر من مرجح، يحسن وضعه فى أول المواضع وروداً فى الموسوعة، وفى المواضع الأخرى التى يستشهد فيها بالحديث، لا داعى لتكراره – ما لم يكن قصيراً – ويكتفى بذكر أوله أو الفقرة المستشهد بها فيه، مع ذكر رقمه الأصلى فى الموسوعة، ليرجع إليه بتمامه هناك. ويعطى رقماً داخل الموضوع الخاص.

وقد يحسن هنا اتباع طريقة البخارى بذكر رواية أُخرى للحديث غير روايته فى الموضع الأول، وخصوصاً إذا كانت الرواية أدل على المعنى المراد.

على أنه قد يحسن إعادة ذكر الحديث بتمامه فى بعض الأحيان، فى الحاشية أو فى الصلب لفائدة تراها اللجنة المختصة.

عاشراً : بين المرفوع والموقوف :

الأصل فى الموسوعة أنها للحديث النبوى، وهو المعروف فى المصطلح باسم (الحديث المرفوع) ويلحق به ما جاء عن الصحابة رضى الله عنهم، مما له حكم المرفوع. ولكن هدى الصحابة رضى الله عنهم، له مكانته أيضاً، باعتبارهم نقلة القرآن والسنة، وأفهم الناس لهما لمشاهدتهم لأسباب النزول للآيات والورود

للأحاديث، ومعرفة القرائن والملابسات، والعيش فى مدرسة النبوة، والتمكن من ناصية اللغة التى نزل بها القرآن، وجاء بها الحديث، مع سلامة فطرة، ونور بصيرة، وقوة إيمان، وصدق التزام، إلى غير ذلك من فضائل وصفات لا تتوافر كاملة فى جيل غيرهم، لهذا أثنى عليهم القرآن والسنة، وجاء التنويه بجماعتهم، وبأفراد معينين منهم، بما لا يوجد لسواهم. فضلاً عما أمرنا به من الاهتداء بسنة الخلفاء الراشدين منهم. إلى غير ذلك من الوجوه التى ذكرها الإمام ابن القيم فى (إعلام الموقعين) فبلغت ستة وأربعين وجهاً.

ولهذا أرى ألا تحرم الموسوعة مما صح من أقوال الصحابة وأفعالهم وهديهم، وخصوصاً الراشدين، وهو ما يسميه علماء المصطلح (الموقوف) على أن يكون له تحت الرقم المسلسل العام رقم خاص متميز مسلسل أيضاً، ليمكن فى النهاية حصر الموقوفات عداً، وطرحها من الرقم الكلى، لمعرفة عدد المرفوع تماماً.

ومعنى هذا أنه سيكون عندنا فى بعض الأحيان ثلاثة أرقام:

١ – الرقم العام للأحاديث غير المكررة.

٢ – الرقم الخاص داخل كل موضوع، على يسار الرقم العام.

٣ – الرقم الخاص بالأحاديث الموقوفة، تحت الرقم العام.

وينبغى مراعاة ذلك عند الطباعة، وتمييز كل منها ببنط خاص أو لون خاص إن أمكن.

حادى عشر : ما لا بد منه من الشرح :

الأصل فى الموسوعة أنها لمتون الأحاديث المنتقاة، وليست لشروح الحديث، ولكن لتحصيل ما لا بد منه من الفائدة نرى أن تتضمن:

١ – شرح غريب الحديث من الألفاظ والجمل، اعتماداً على الكتب المتخصصة فى ذلك كغريب أبى عبيد، وفائق الزمخشرى، ونهاية ابن الأثير، ومجمع بحار الأنوار، ومعاجم اللغة، وكتب الشروح المختلفة على الصحيحين، والسنن، والمشكاة، والجامع الصغير، وغيرها.

٢ – إيضاح ما لا بد منه مما يشكل على القارئ ظاهره، كما إذا عارض ظاهر الحديث القرآن، أو حديثاً آخر، أو المسلمات العقلية أو العلمية ونحوها، ورد الشبهات التي أُثيرت أو قد تثار حول الحديث ثبوتاً ودلالة، وبخاصة ما أثاره المستشرقون وتلاميذهم في هذا العصر، والاستفادة هنا مما كتبه علماؤنا قديماً، مثل ابن قتيبة، والطحاوي، وابن فورك، وابن الجوزي، ومن بعدهم من العلماء والشراح، وبخاصة فقهاء الحديث، مثل الإمام ابن دقيق العيد وشيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته، والعلامة ابن الوزير، والحافظ ابن حجر، ومن بعدهم مثل المناوي، وولي الله الدهلوي، والصنعاني، والشوكاني، وصديق حسن خان وغيرهم. كما يستفاد مما كتبه المعاصرون مثل: رشيد الرضا، ومصطفى السباعي، وأبو شهبة وغيرهم.

٣ – التنبيه – في إيجاز وتركيز – إلى أهم ما يهدى إليه الحديث من أحكام وتوجيهات وبخاصة ما يحتاج إليه العقل المعاصر، ويعرفه بحقيقة الإسلام، ويرده إلى الله رداً جميلاً.

وإذا كان الحديث مما اختلف أئمة الفقه في دلالته على حكم ما، يشار إلى ذلك مجرد إشارة، ولا يتوسع فيه.

٤ – الإحالة على المراجع الموثقة التي لها صلة بهذا الحديث، شرحاً واستنباطاً أو دفاعاً أو تخريجاً، أو غير ذلك، مما قد يوجد في شروح الكتب الستة أو شروح الموطأ، والمشكاة، والجامع الصغير، أو شروح كتب الأحكام مثل شروح عمدة الأحكام (الإحكام) وبلوغ المرام (سبل السلام) ومنتقى الأخبار (نيل الأوطار) وكتب الفقه التي تعنى بالاستدلال والمقارنة: (المحلى) لابن حزم، (والاستذكار) لابن عبد البر، (والمغني) لابن قدامة، (والمجموع) للنووي، و(الإشراف) لابن المنذر (وبداية المجتهد) لابن رشد، و(فتح القدير) لابن الهمام، و(الروض النضير) للسياغي، و (النيل) لاطفيّش، وغيرها. وكذلك كتب التفسير، وبخاصة ما يعنى منها بالحديث والأثر والأحكام مثل تفاسير ابن

جرير، وابن كثير، والقرطبى، والجصاص، وابن العربى، والشوكانى وغيرهم، وذلك لمن أراد التوسع والمزيد من المعرفة.

ثانى عشر : مقدمات الموسوعة :

١ – تكتب مقدمة مفصلة للموسوعة تحتوى تعريفاً بالسنة، وحجيّتها وأهدافها وأهميتها ومكانتها، باعتبارها مبينة للقرآن، ومصدراً ثانياً للتشريع، وباعتبارها كذلك مصدراً لتوجيه الحياة الإسلامية، فردية وأُسرية واجتماعية، فهى البيان النظرى والتطبيق العملى للقرآن، مع التمييز بين ما كان منها للتشريع، وما ليس للتشريع [١].

وتتضمن هذه المقدمة جهود علماء الأمة فى حفظ السنة وتدوينها، وشرحها والذود عنها. كما تتضمن دفع أبرز الشبهات ورد المفتريات عنها، كما تشمل ما لا بد منه من مصطلح الحديث وعلومه، على نحو ما فعل ابن الأثير فى مقدمة (جامع الأصول).

كما تكتب لكل موضوع – وللأجزاء الهامة من الموضوعات أحياناً – مقدمات توضح وجهة الإسلام عامة، والسنة خاصة فى هذا الجانب، وتكشف عن أُسسه وخصائصه، وتلقى الضوء على أهم جوانبه.

ثالث عشر : ربط السنة بالقرآن :

يذكر ما تيسر من آيات القرآن الكريم فى مقدمة كل باب – ممّا يشهد لموضوع الحديث – كما هو منهج الإمام البخارى فى جامعه الصحيح، وهو الذى سار عليه الإمام النووى فى كتابه (رياض الصالحين) وبهذا نربط بين المبيَّن والبيان، أى بين القرآن والسنة.

رابع عشر : فهارس الموسوعة :

---

(١) انظر فصل (الجانب التشريعى فى السنة) من كتابنا (السنة مصدراً للمعرفة والحضارة) نشر دار الشروق بالقاهرة.

الفهارس هى مفاتيح العلم، وهى المصابيح التى تهدى الباحث إلى ضالته دون كثير من المعاناة، فتذلل له الصعب، وتقرب له البعيد، وتوفر عليه كثيراً من الجهد والوقت، وهما رأس مال الإنسان فى الحياة.

وهنا يمكن أن تقدم الموسوعة جملة أنواع من الفهارس:

١ – فهرس تفصيلى للموضوعات والأبواب، وما تحتويه من عناوين جزئية، وهذا يحسن أن يكون فى نهاية كل مجلد على حدة... وأن يكون فى نهاية الموسوعة فهرس إجمالى لها، يسهل الرجوع إليها فى أماكنها.

٢ – فهرس الآيات القرآنية.

٣ – فهرس تفصيلى للأحاديث حسب أوائلها على طريقة السيوطى فى جامعيه، ويكتفى بذكر الفقرة الأولى من الحديث، سواء كانت مرفوعة مثل إنما الأعمال بالنيات... أم موقوفة، مثل قول عمر: بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم... ويستدل على الحديث دائماً برقمه الأصلى فى الموسوعة.

ولا بأس أن يذكر الحديث أكثر من مرة، كأن يكون أوله فعلاً أو قصة وآخره قولاً، فيذكر مرة بأول الفعل، ومرة بأول القول كحديث: (إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله).

٤ – فهرس معجمى لأهم الألفاظ، على غرار المعجم المفهرس، الذى عمله المستشرقون إلا أنه يخالفه فى أمرين:

(أ) الاقتصار على أهم الألفاظ (مثل الألفاظ التى لها دلالات علمية معينة، وينبغى أن توضع لها ضوابط)، حتى لا يطول جداً، فمعجم المستشرقين لتسعة كتب فقط، وقد بلغ سبعة مجلدات ضخام، فكيف بموسوعة كاملة؟ على أنه لا مانع أن يفرد هذا مفصلاً بعد ذلك، على أن يكون عملاً مستقلاً من ثمرات الموسوعة.

(ب) شموله لأسماء الأعلام، والقبائل، والجماعات، والأماكن، الواردة فى

الموسوعة، وهو ما ينقص معجم المستشرقين، فلو بحثت فيه مثلاً عن أسم أبى بكر أو عمر أو قريش، أو الكعبة أو اليهود أو النصارى، لم تجده ويمكن أن يجعل هذا مستقلاً عن فهرس الألفاظ، ولعل هذا أوفق. وهو ما يفعله كثير من المحققين.

٥ – معجم الغريب، أو الألفاظ المشروحة.

٦ – فهرس تفصيلى للموضوعات والمسائل العلمية المستفادة من الأحاديث، فى مختلف جوانب العلوم والدراسات الشرعية، والأدبية والعلمية والاجتماعية والتاريخية والإنسانية.

ويشارك فى وضعه أهل الاختصاص من علماء العقائد، والفقه، والأخلاق، والأدب، واللغة، والتاريخ، والتربية، وعلم النفس، والاجتماع، والاقتصاد، والطب، والفلك، والأحياء، والفيزياء، والكيمياء، والرياضيات، وغيرهم، ويستفاد هنا من كتاب (مفتاح كنوز السنة) الذى وضعه المستشرق الدكتور أ.ى. وينسنك، ونقله إلى العربية الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى رحمه الله.

٧ – فهرس للرجال المترجم لهم.

٨ – هذا ويمكن اقتراح فهارس أخرى مثل: فهرس لجوامع الكلم، فهرس للأمثال، فهرس للمجازات النبوية، وغير ذلك.

ومما يكمل الانتفاع بالفهارس المذكورة بسهولة ويسر، أن يراعى عند طباعة الموسوعة وتجليدها: أن تكتب أرقام الأحاديث أعلى الصفحة، كما هو متبع فى مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاكر كما يكتب على المجلد من الخارج بداية ونهاية الأرقام على كل مجلد مثل (١٥٠٠ – ١٩٥٠) كما يكتب الموضوع أيضاً مثل: سيرة أو عقائد... الخ، ليسهل رجوع الباحث إلى طِلْبته بأيسر جهد.

خامس عشر: طبعات تمهيدية:

يطبع ما ينجز من موضوعات الموسوعة طبعات تمهيدية بأعداد محدودة لتكون بين أيدى أهل الذكر والخبرة، ليبدوا ملاحظاتهم عليها، ثم توضع هذه الملاحظات موضع الدراسة من المتخصصين، فما أقر منها أخذ به فى الطبعة الأصلية، سواء كان إضافة، أم حذفاً، أم تعديلاً، إلى غير ذلك من كل ما يرقى بالموسوعة نحو الكمال المستطاع.

سادس عشر : استخدام الحافظ الآلى (الكمبيوتر) :

يجب اليوم : الاستفادة من الحافظ الآلى للمعلومات (الكمبيوتر) وفى أى مرحلة يمكن استخدامه، ويستعان فى ذلك بأهل الاختصاص، وبتجارب من سبق لهم عمل فى هذا المجال، مثل: شركة (صخر) وشركة (حرف) وغيرهما، ومثل صديقنا الدكتور محمد مصطفى الأعظمى الذى يعمل فى هذا الحقل منذ سنين.. بغية الوصول إلى أفضل النتائج. وللأخ الدكتور – عبد العظيم الديب الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة قطر، وعضو مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة دراسة حول هذا الموضوع، كان قد قدمها للمؤتمر العالمى الثالث للسيرة والسنة المنعقد بالدوحة (محرم ١٤٠١هـ) ينبغى أن يستفاد بها.

وقد ناقش مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة دراسة تقدم بها إليه فى نفس الموضوع، كما نشر فى مجلة المركز مقالاً سماه (حافظ عصرنا : الكمبيوتر).

هذا ما استبان لى من عناصر المنهج الذى ينبغى أن يتبع فى موسوعة الحديث النبوى الشريف... ولم يبق إلا أن يعرض هذا المنهج المقترح على المعنيين بهذا الأمر من كبار العلماء والباحثين، ليكتبوا لنا بما يرونه من ملاحظات على المنهج، ليستفاد منها فى وضع الصيغة النهائية، حتى يبدأ بعدها العمل، إن شاء الله.

وها هو مركز بحوث السنة والسيرة يعرض هذا المشروع على أصحاب الاختصاص للانتفاع بآرائهم وتوجيههم كما يضع أمام أعينهم نموذجين عمليين لحديثين شريفين، توضيحاً وتقريباً لما يمكن أن يسير عليه العمل المرجو إن شاء الله، ولكل مجتهد نصيب، ولكل امرئ ما نوى...

(وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

* * *

ملحق بنماذج تطبيقية

نموذج رقم ١

عن ابن عمر – رضى الله عنهما – قال : قال رسول الله ﷺ :

(بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان) (حم، خ، م، ت، ن، عب)[١] . واللفظ (للبخارى) .

زاد حم : قال ابن عمر : (والجهاد حسن. هكذا حدثنا رسول الله ﷺ) .

ومن رواياته : (على خمسة : على أن يوجد الله – م) (على أن يعبد الله ويكفر بما دونه – م) (على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة . . .) (حم، م) . (شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله – م) (وحج البيت – م) بدل (والحج) .

وفى رواية : (وصيام رمضان والحج) فقال رجل : (الحج وصيام رمضان؟ قال : لا، صيام رمضان والحج. هكذا سمعته من رسول الله ﷺ) (م) .

وفى رواية : أن رجلاً قال لعبد الله بن عمر : (ألا تغزو؟ فقال : إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول :) إن الإسلام بنى على خمس . .(حم، م) .

وجاء هذا الحديث من طريق جرير بن عبد الله البجلى رضى الله عنه (حم، ش، يع، طب)[٢] ورواه ابن النجار من طريق أبى هريرة رضى الله عنه[٣] .

شرح الحديث :

الإسلام مصدر (أسلم) بمعنى استسلم وانقاد وأذعن، وسمى دين الله الذى ارتضاه لعباده بذلك، لأنه استسلام لله بالتوحيد، وانقياد له بالطاعة. كما جاء فى القرآن عن إبراهيم (إذ قال له ربه : أسلم، قال : أسلمت لرب العالمين) البقرة : ومعنى (بنى على خمس) : أى خمس دعائم. كما صرح به عبد الرزاق فى روايته، وفى رواية (م) على خمسة، أى خمسة أركان .

والمراد بالشهادتين: الإيمان بالله ورسوله، كما جاء فى رواية ذكرها البخارى تعليقاً، وكما ذكرنا فى بعض روايات مسلم بدل الشهادتين (أن يوحد الله أو أن يعبد الله ويكفر بما دونه). فالإيمان داخل هنا فى ضمن الإسلام. وفيه يدخل الإيمان بالملائكة والكتب والرسل وغيرها، لأنها جميعاً مما جاء به رسول الله ﷺ.

واقتصار بعض الروايات على الشهادة الأولى وما فى معناها، دون الشهادة الثانية، يحمل على أنه تقصير من بعض الرواة. ولعلهم فعلوا ذلك اكتفاء بأحد القرينين عن الآخر.

والمقصود تمثيل الإسلام ببنيان دعائمه وأركانه هذه خمس، فلا يثبت البنيان بدونها، وبقية خصال الإسلام كتتمة البنيان: فإذا فقد شئ منها نقص البنيان، وهو قائم لا ينقص ولا ينهدم بنقصانها، بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس، فإن الإسلام يزول بفقد جميعها بغير إشكال. وكذلك يزول فقد الشهادتين، لأنهما أساس البناء كله، ولا بقاء لبناء بغير أساس.

أما بقية الخمس، فهل يزول الإسلام بزوالها؟ الظاهر أن الإسم باق ما دام الأساس باقياً، وما دام معترفاً بوجوبها كلها، غير منكر لشئ منها، أو مستخف به. وأما من ترك شيئاً منها كسلاً أو شحاً أو اتباعاً للهوى - دون جحود ولا استخفاف - فالجمهور على أنه عاص لله تعالى، ناقص الإسلام نقصاً لا يصل به إلى الكفر. وذهب أحمد وإسحاق إلى كفر تارك الصلاة خاصة، لظواهر أحاديث وردت عن كفر تاركها، ستأتى فى كتاب الصلاة إن شاء الله.

ويشبه الجمهور الإسلام هنا - أخذاً من الحديث - ببيت من الشعر (خيمة) أقيم على خمسة أعمدة، أحدها أوسط، والبقية أركان.

فما دام الأوسط قائماً فمسمى البيت موجود، ولو سقط ما سقط من الأركان، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت.

وإنما رتبها هكذا بناء على أهميتها، فبعد الشهادتين تأتى الصلاة لأنها عمود الإسلام، كما فى حديث معاذ عن الترمذى. والزكاة قرينتها فى الكتاب والسنة، ولهذا قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. والصوم يليها، لأنه فريضة سنوية، والحج آخرها، لأنه فى العمر مرة.

ولم يذكر الجهاد رغم عظم منزلته فى الدين، لأنه فرض كفاية، ولا يتعين إلا فى بعض الأحوال. ولهذا جعل ابن عمر الحديث جواب من سأله: ألا تغزو؟

(يراجع فتح البارى، وعمدة القارئ، وشرح مسلم للنووى وغيره. وشرح المشكاة للقارى، الحديث الرابع، وجامع العلوم والحكم لابن رجب، الحديث الثالث، وغيرها من الشروح).

تخريجه:

(خ) فى الإيمان وسنده : حدثنا عبيد الله بن موسى، قال: أخبرنا حنظلة بن أبى سفيان، عن عكرمة بن خالد، عن ابن عمر . . . . . الحديث.

ورجال السند كلهم ثقات مترجم لهم فى التهذيب وفروعه، إلا أن عبيد الله بن موسى – شيخ البخارى ضعفه بعضهم لتشيعه، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية من الشيعة والخوارج وغيرهم، إذا كانوا من أهل الصدق والإتقان، وبعضهم فرق بين الداعى إلى بدعته وغير الداعى إليها. وهذا ما لم يرو ما فيه ترويج لبدعته. وفى رواة الصحيحين كثير من هؤلاء الذين رموا بالتشيع ونحوه من البدع القولية وهم ثقات صادقون.

ولهذا وثق الأكثرون عبيد الله، وقالوا عنه: كان عالماً بالقرآن رأساً فيه. وأخرج له (الجماعة) ت ٢١٣ أو ٢١٤هـ.

(خ) أيضاً فى (التفسير) سورة البقرة من طريق أخرى.

(م) فى (الإيمان) من أربع طرق عن ابن عمر (١٩ – ٢٢).

(١) رواه (حم) بأرقام ٤٧٩٨، ٥٦٧٢، ٦٠١٥، ٥٦٧٢ تحقيق أحمد شاكر (ت) إيمان، ٣ حديث رقم (٢٧٦٣) (ن)، إيمان – باب: على كم بنى الإسلام (٨/١٠٧) (عب) جـ٥ برقم ٩٢٧٩ وفيه: إن الإسلام بنى على أربع دعائم .... أسقط من الخمس الشهادتين.

(٢) حم جـ٤ ٣٦٤ (ش) جـ ص. وفى مجمع الزوائد (١/٤٧) قال الهيثمى: رواه (حم) (يع) (طب)، وإسناد أحمد صحيح.

(٣) ذكره السيوطى فى جمع الجوامع.

* * *

نموذج رقم ٢

عن زيد بن أسلم عن أبيه، أن عمر – رضى الله عنه – خرج إلى المسجد يوماً، فوجد معاذ بن جبل عند قبر النبى – صلى الله عليه وسلم – يبكى، فقال: ما يبكيك؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ. قال:

(اليسير من الرياء (١) شِرْك (٢). ومن عادى أولياءَ الله (٣)، فقد بارز (٤) اللهَ بالمُحَارَبَة. إن اللهَ يُحِبُّ الأبرارَ الأتقياءَ الأخفياءَ، الذين إن غابوا لم يُفْتَقدوا، وإن حضروا لم يُعْرَفوا (٥)، قلوبُهم مصابيحُ الهُدى (٦). يَخْرُجُون من كلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمة (٧). (جه، ك، هق فى كتاب الزهد له).

شرح الحديث :

(١) الرياء : مصدر راءى يرائى رياء ومراءاة، فهو مشتق من الرؤية، فالمرائى يرى الناس ويُظهر لهم ما ينبغى أن يكون لله تعالى، فهو يطلب المنزلة والجاه والثناء عند الناس، بطاعة الله تعالى، كأن يجاهد أو يتصدق، أو يتلو القرآن، أو يعظ ويعلم، ابتغاء ما عند الناس، وهو من معاصى القلوب، التى اشتد التحذير منها فى القرآن والسنة، ويتفاوت الإثم فيه بتفاوت المرائى والمراءى به ودرجة الرياء.

(٢) المراد بالشرك هنا : الشرك الأصغر، كما فى حديث محمود بن لبيد عند أحمد مرفوعاً: (إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر (الرياء) (حديث رقم . .الموسوعة) وسماه فى حديث آخر (شرك السرائر) أى النيات.

(٣) هم المذكورون فى قوله تعالى : ﴿ **أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ * الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ** ﴾ [يونس: ٦٢، ٦٣].

(٤) يشبهه بمن خرج فى مبارزة علنية يحارب فيها الله سبحانه، فلا غرو أن يحاربه الله تعالى، وكما فى الحديث القدسى عند البخارى: (من عادى لى ولياً، فقد آذنته بالحرب) (رقم . . الموسوعة).

(٥) تصوير نبوى رائع لأولئك الذين اخلصوا دينهم لله، وأخلصهم الله لدينه، فلم يسعوا

لجاه ولا لمحمدة ولا شهرة، ولم يحظوا بها، بل قدموا وبذلوا، وعاشوا فى الناس مغمورين، لا يُسأل عنهم إذا غابوا، ولا يُعرفون إذا حضروا. وهم الذين نسميهم فى عصرنا (الجنود المجهولين) وهم الذين ورد فيهم الحديث «رب أشعث أغبر ذى طمرين لا يؤبه له، لو أقسم على الله لأبره» (رقم.. الموسوعة).

(٦) أى أن قلوبهم - بسلامتها وصفائها بالإخلاص - تهديهم فى مواطن الحيرة ومواضع الاشتباه كالمصابيح فى مواطن الظلام، فهم يستفتونها، فتفتيهم وتحدد لهم الاتجاه الصحيح، كالإبرة الممغنطة (البوصلة) كما فى حديث (استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك) (رقم.. الموسوعة).

(٧) وهم بإخلاصهم وطهارة قلوبهم ينجيهم الله من كل واقعة غبراء مظلمة: مربكة محيرة بمعنى أن البشر يعجزون بوسائلهم المعتادة عن الخروج منها، وهم يخرجون منها بالإخلاص والتقوى، كما قال تعالى: ﴿**وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا**﴾ [الطلاق: ٢].

تخريجه:

رواه (جه) رقم (٣٩٨٩) قال: حدثنا حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب، أخبرنى ابن لهيعة، عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زيد بن أسلم عن أبيه، عن عمر بن الخطاب... الحديث.

قال البوصيرى فى (زوائد ابن ماجه): فى إسناده عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف.

والمحققون على أن ابن لهيعة إذا روى عنه أحد العبادلة (عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن المقرى) فحديثه مقبول. والراوى هنا عبد الله بن وهب، فينبغى أن يقبل!

وكان أولى بالبوصيرى أن يضعف الحديث بعيسى بن عبد الرحمن، فهو متروك بالاتفاق. ولم يرو له ابن ماجه غير هذا الحديث، كما فى (تهذيب التهذيب).

ورواه ك (١/٤) قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرنى الليث بن سعد، عن عياش بن عباس القتبانى، عن زيد بن أسلم عن أبيه... الحديث.

فلننظر هذا السند.

أبو العباس محمد بن يعقوب – شيخ الحاكم – الإمام المفيد الثقة، محدث المشرق، كما وصفه الذهبى فى (تذكرة الحفاظ) (ت ٣٤٦) .

الربيع بن سليمان : المرادى المؤذن صاحب الشافعى، وراوية كتبه، ثقة روى له د، ن، جه (ت ٢٧٠هـ) .

عبد الله بن وهب : الفقيه المصرى، ثقة حافظ عابد، روى له الستة (ت ١٩٧هـ) .

الليث بن سعد : ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، روى له الستة (ت ١٧٥هـ) .

عياش بن عباس القتبانى ثقة روى له (خ فى جزء القراءة و م والأربعة (ت ١٣٣هـ) .

زيد بن أسلم العدوى مولى عمر، ثقة عالم، روى له الستة (ت ١٣٣هـ) .

أسلم : أبوه، مولى عمر أيضاً، ثقة مخضرم، روى له الستة (ت ٨٠) .

وهؤلاء الرواة جميعاً – من بعد شيخ الحاكم – من رجال الكتب الستة، ومترجم لهم فى (التهذيب) وفروعه .

فالإسناد صحيح ، ولذا قال ك : هذا حديث صحيح، ولم يخرج فى الصحيحين، وقد احتجا جميعاً بزيد بن أسلم عن أبيه عن الصحابة، واتفقا جميعاً على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد، وعياش بن عباس القتبانى . وهذا إسناد مصرى صحيح، ولا يحفظ له علة . وقد وافقه الذهبى فى تلخيص المستدرك . كما نقله المنذرى فى (الترغيب والترهيب) من هذا الموضع، بلفظ الحاكم، وأقر تصحيحه .

وذكر (ك) الحديث فى موضع آخر (٤ / ٣٣٨) بسند فيه عيسى بن عبد الرحمن، الذى مر فى سند ابن ماجه – . والعجيب أنه صححه ووافقه الذهبى !! فالعمدة هو سند (ك) الأول، والسند الآخر إن لم يقوه، لم يضعفه .

ونسبه العراقى فى (تخريج الإحياء) إلى جه وطب و ك، ونقل تصحيح الحاكم، وتعقبه بأن فيه عيسى بن عبد الرحمن، وهو متروك، وكأنه لم يستحضر السند الآخر .

وينظر سند البيهقى لعل له طريقاً أخرى سالمة من النقد، فتزيد الحديث قوة .

وهو فى (الزهد) للبيهقى برقم (١٩٧) بتحقيق تقى الدين الندوى، من حديث عبد الله ابن عمر.

وذكره الألبانى فى (ضعيف الجامع الصغير وزيادته) برقم (١٣٧٩) وعزاه إلى الطبرانى والحاكم عن ابن عمر ومعاذ. وحكم عليه بأنه (ضعيف جداً) وأحال إلى كتابيه (الأحاديث الضعيفة) رقم (٢٩٧٥) وتخريج الترغيب برقم (٣١).

ولا أدرى: أغفل الشيخ عن سند الحاكم هذا أم له عنده علة لم نطلع عليها؟ والجزء الذى فيه هذا الحديث من سلسلة الضعيفة لم ينشر بعد. كما أنى لم يتح لى الاطلاع على (ضعيف الترغيب) للشيخ رحمه الله.

* * *

استطلاع رأى
حول المشروع المقترح لموسوعة الحديث الشريف

أولاً – التبويب :

١ – ما رأيكم فى التبويب المقترح حسب الموضوعات ؟

أ – مناسب .

ب – غير مناسب .

٢ – إذا لم توافقوا على التبويب حسب الموضوعات فماذا تقترحون ؟

أ – الترتيب حسب الأطراف .

ب – الترتيب على المسانيد .

جـ – ترتيب آخر ترونه (يرجى ذكره) .

.....

.....

.....

٣ – إذا كنتم توافقون على التبويب بحسب الموضوعات، فما رأيكم فى التقسيم، على الترتيب الذى بين يديكم؟

أ – أوافق على ما جاء به .

ب – أقترح إضافة .....

.....

.....

جـ – أقترح دمج.....

.....

.....

د – أقترح حذف .....

.....

.....

هـ – عندى تصور آخر هو .....

.....

.....

ثانياً – ما تشتمل عليه الموسوعة :

(يرجى وضع علامة أمام الاختيار المناسب)

أ – الصحيح فقط .

ب – الصحيح والحسن فقط .

جـ – الصحيح والحسن . . ويذكر الضعيف (المحتمل) فقط فى الهامش .

د – الصحيح والحسن ويذكر الضعيف بإطلاق فى الهامش .

هـ – الصحيح والحسن ويذكر فى الهامش الضعيف والموضوع المشتهر على الألسنة (تحذيراً منه) .

و – الصحيح والحسن . . ويفرد الضعيف بموسوعة مستقلة .

ز – الصحيح والحسن والضعيف بإطلاق فى الصلب لا فى الهامش (أى موسوعة شاملة) .

ح – إذا كان لديكم رأى آخر نرجو إيضاحه .

.....

.....

.....

(يرجى تعليل اختياركم كلما أمكن ذلك)

ثالثاً – المعايير لتمييز المقبول من المردود :

١ – ما الرأى فى المعايير المعروضة بين يديكم بالنسبة لتعدد الطرق الضعيفة :

أ – إذا كان الضعْف لإرسال أو تدليس أو جهالة رجال .

.....

.....

.....

ب – إذا كان للمتن شاهد أو أكثر سالم من الضعف .

.....

.....

.....

جـ – ما ليس له شواهد وكثرت طرقه الضعيفة .

.....

.....

.....

د – الأخذ بالضعيف فى المواعظ والرقائق بالشروط والقيود المذكورة .

.....

.....

.....

هـ – ما الرأى فى الضوابط المعروضة عليكم فيما يتعلق باختلاف الأئمة فى الجرح والتعديل؟

.....

.....

.....

رابعاً - خطة العمل :

١ - ما رأيكم فى الخطة الموضوعة للعمل، هل لديكم تصور آخر؟

.....

.....

.....

٢ - ماذا ترون من كتب أو مجاميع أخرى لم تذكر؟

.....

.....

.....

٣ - ما الرأى فى الترقيم المقترح ؟

.....

.....

.....

٤ - ما الرأى فى تضمين الموسوعة شيئاً من شرح الغريب؟

.....

.....

.....

٥ - ما الرأى فى تضمين الموسوعة شيئاً من الأحكام التى تؤخذ من الحديث؟

.....

.....

.....

٦ – ما الرأى فى تضمين الموسوعة إيضاح المشكل ؟

.....

.....

.....

خامساً – أمور عامة :

١ – هل لديكم تصور آخر للموسوعة الحديثية غير هذا التصور؟

.....

.....

.....

.....

.....

٢ – ما رأيكم فى الفهارس المقترحة ؟

.....

.....

.....

.....

.....

٣ – النموذج الذى بين يديكم : يبين ملامح الموسوعة كما نتصورها.
فما هى ملاحظتكم ؟

.....

.....

.....

.....

.....

٤ – تعلمون أن مثل هذا العمل لا يمكن أن يتم على الوجه الأضبط

والأكمل والأسرع إلا باستخدام الأجهزة الحديثة (الكومبيوتر) فهل لديكم تصور لعطاء هذا الجهاز وكيفية استخدامه؟

.....

.....

.....

.....

.....

٥ – هل تعلمون هيئة أو مؤسسة أو أفراداً لديهم خبرة فى استخدام الكومبيوتر فى هذا المجال؟

.....

.....

.....

.....

.....

.....

٦ – هل هناك جهات (هيئات أو مراكز بحث) معنية بعمل بحوث فى مجال السنة ترون التعاون والتنسيق بينها؟.

.....

.....

.....

.....

.....

الاســـم :

التوقيـــع :

العمل (أو الوظيفة) :

العنـــوان :